finance
Digital Partner of Choice

رؤية ثاقبة
وانطلاقة استراتيجية

التقرير السنوي
٢٠١٩

التقرير السنوي ٢٠١٩

انطلاقة استراتيجية

شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية «اي فاينانس» هي الشريك الرقمي الأمثل لتحقيق الشمول المالي والتحول الرقمي لكافة أنواع المعاملات المالية في مصر.

www.efinance.com.eg

الفهرس

٠١ مقدمة	٢
نبذة عن اي فاينانس	٠٤
كلمة رئيس مجلس الإدارة	٠٨
أبرز مستجدات عام ٢٠١٩	١٢
٠٢ مسيرة حافلة بالإنجازات	١٤
محطات رئيسية	١٦
٠٣ الخدمات والشركات التابعة	١٨
منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني	٢٠
شبكة الخدمات الجماهيرية «خالص»	٢٦
e-cards	٣٠
e-aswaaq	٣٢
مركز الاتصال	٣٤
خدمات الحوسبة السحابية	٣٦
دعم العمليات التشغيلية	٣٨
٠٤ الاستراتيجية	٤٠
الاستراتيجية التطلعية للشركة	٤٢
٠٥ فريق العمل	٤٦
فريق الإدارة التنفيذية	٤٨
٠٦ عرض الأداء المالي والتشغيلي	٥٢
عرض الأداء المالي والتشغيلي	٥٤
٠٧ الحوكمة	٥٨
الحوكمة	٦٠

مقدمة

تعتبر «اي فاينانس» هي الشركة الرائدة في مجال المعاملات المالية الرقمية في مصر, حيث تقود الشركة دفة التحول الرقمي عبر توفير الحلول الشاملة وتوظيف أحدث الوسائل التكنولوجية حول العالم

نبذة
عن اي فاينانس

شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية "اي فاينانس" هي أول شركة Fin-tech بالمعنى الحديث في مصر. وتتخصص الشركة في بناء وتشغيل وإدارة الشبكات المالية وتقديم باقة من الحلول والخدمات المتكاملة لتطوير منظومة المعاملات المالية الرقمية بكافة أنواعها. وقد تأسست الشركة عام ٢٠٠٥ بهدف إنشاء وتشغيل وإدارة الشبكات المالية للحكومة المصرية، ونجحت الشركة في تنمية أعمالها حتى أصبحت الشريك الأمثل لتحقيق الشمول المالي والتحول الرقمي لكافة أنواع المعاملات المالية في مصر، وذلك من خلال توفير باقة متكاملة من الخدمات الرقمية للهيئات الحكومية وشركات ومؤسسات القطاع الخاص وجموع المواطنين على حد سواء.

وفي ضوء النمو المتسارع للاقتصاد الرقمي في مصر، تمضي الحكومة قدمًا في تنفيذ خطة استراتيجية لميكنة الخدمات والمعاملات المالية في جميع المصالح والهيئات الحكومية، حيث تتركز جهود الدولة في الوقت الحالي على دعم الشمول المالي وإتاحة الخدمات الرقمية أمام جميع المواطنين مع تكثيف الاعتماد على نظم الاقتصاد الرقمي في مؤسسات القطاعين العام والخاص على حد سواء. وهنا يبرز دور "اي فاينانس" كشريك رئيسي في دعم جهود الرقمنة التي تتبناها الحكومة المصرية، وذلك عن طريق تطوير المنصات والخدمات الرقمية المتكاملة التي تمكن القطاع الخاص وتعزز نمو أنشطته، وتدعم القدرات التنافسية للشركات والأعمال، فضلًا عن المساهمة في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المصري.

وفي هذا الإطار، تحرص الشركة على تبني وتطبيق أحدث ما وصلت إليه معايير الجودة على الساحتين المحلية والدولية، مستعينة بفريق عمل يضم نخبة من أكفأ الخبراء والكفاءات في مجال التكنولوجيا المالية. كما تحرص الشركة على

الرسالة

الاستثمار في الطاقات البشرية والتكنولوجيا لتطوير الخدمات الابتكارية والحلول التقنية الحديثة في مصر وخارجها

الرؤية

توظيف الحلول الرقمية لتعظيم المردود الإيجابي للاقتصاد والمواطن

هيكل المساهمين

تأسست «اي فاينانس» كشركة مساهمة مصرية وفقًا لأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨٢.

بنك الاستثمار القومي	٦٣,٦٤%
البنك الأهلي	٩,٠٩%
بنك مصر	٩,٠٩%
شركة بنوك مصر	٩,٠٩%
الشركة المصرية للمشروعات الاستثمارية	٩,٠٩%

تحرص "اي فاينانس" على تبني وتطبيق أحدث ما وصلت إليه معايير الجودة على الساحتين المحلية والدولية, مستعينة بفريق عمل يضم نخبة من أكفأ الخبراء والكفاءات في مجال التكنولوجيا المالية

عقد الشراكات الاستراتيجية مع نخبة من مراكز الاتصال ومزودي الخدمات التقنية لدعم بنيتها التكنولوجية الحديثة وضمان استمرارية وانتظام الأعمال بكفاءة. ومن المقرر أن تثمر تلك الجهود عن اقتناص "اي فاينانس" لفرص النمو الواعدة التي يطرحها توجه الحكومة نحو تعزيز الاقتصاد الرقمي، وذلك من واقع المكانة السوقية الرائدة التي تحظى بها الشركة، إلى جانب شبكة علاقاتها المتشعبة وقدراتها التشغيلية التي تمكنها من سرعة التوسع في العديد من القطاعات والأنشطة الرقمية.

وقد حققت "اي فاينانس" عدة إنجازات منذ تأسيسها، وأبرزها تطوير وتشغيل ثلاث شبكات رئيسية لتكون الأساس الداعم لاستحداث وإطلاق الحلول الرقمية المتطورة وتسهيل آليات استخدام وأداء جميع أنواع المعاملات المالية رقميًا مهما بلغت من التعقيد.

٩٨٤▲ مليون جنيه

إيرادات ٢٠١٩, نمو سنوي بمعدل ٣٤%

٢٧١▲ مليون جنيه

صافي أرباح ٢٠١٩, نمو سنوي بمعدل ٥٣%

الشبكات التي تديرها «اي فاينانس»

الشبكة المالية للحكومة المصرية

تقوم الشبكة المالية للحكومة المصرية بتنفيذ ٥٠٠ مليون معاملة مالية سنويًا في شكل مدفوعات وتحصيلات تبلغ قيمتها الإجمالية ١,٦ تريليون جنيه، بينما يبلغ عدد المستفيدين من خدماتها ٢٠ مليون مستفيد.

شبكة الحماية الاجتماعية

تقوم شبكة الحماية الاجتماعية بميكنة وإدارة برامج الدعم للحكومة المصرية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والبنك الدولي، ومن بين أنشطتها إدارة برامج "تكافل وكرامة" الذي يبلغ عدد المستفيدين منه ٢,٧٥ مليون مستفيد، إلى جانب ٨ مليون مواطن من حاملي بطاقة المعاشات، و٧ مليون مواطن من حاملي بطاقات المرافق.

شبكة الخدمات الجماهيرية «خالص»

هي منصة المدفوعات الرقمية الرائدة ومنصة مسرعات الأعمال للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، حيث تعمل على تعزيز الشمول المالي من خلال إنشاء الشبكات وتوفير الحلول الرقمية الابتكارية

أبرز مستجدات منظومة المدفوعات الرقمية لشركة «اي فاينانس»

تحرص «اي فاينانس» على إثراء تجربة العملاء وإمدادهم بأحدث الحلول والخدمات الرقمية الابتكارية والشاملة، وذلك من خلال التوظيف الأمثل لنموذج أعمالها الرائد الذي يغطي منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني من بدايتها ووصولًا إلى المنتج النهائي. وتعتبر "اي فاينانس" أكبر شركة داعمة لمبادرات التحول الرقمي في مصر حيث تحظى بسجل حافل بالإنجازات في تطوير وتشغيل منظومة المدفوعات الإلكترونية للحكومة. وقد قامت الشركة بالاستثمار في أحدث المعدات والتقنيات المستخدمة في مجال التكنولوجيا المالية، وتعد الشركة الوحيدة المخولة بتنفيذ عمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني للحكومة المصرية، حيث تقوم بتنفيذ معاملات بقيمة ١,٦ تريليون جنيه سنويًا. وبالتوازي مع ذلك تقوم الشركة باستضافة وتشغيل أكبر مركز للبيانات في مصر، علمًا بأنه حاصل على أعلى التصنيفات فيما يتعلق بالفاعلية ومستوى التأمين. كما تمتلك الشركة أيضًا أكبر مركز للبطاقات الذكية في مصر، حيث توظف أفضل الوسائل التكنولوجية المستخدمة في إصدار وتعريف البطاقات، مع الالتزام بالمعايير الدولية المعمول بها بما في ذلك، شهادات PCI وVISA وMaster Card.

٥٠٠+ مليون

معاملة مالية سنويًا

١,٦ تريليون جنيه

القيمة الإجمالية لمعاملات الدفع والتحصيل الحكومية

١٣,٠٠٠+

ماكينة صراف آلي متصلة رقميًا

٤٠+ مليون

عدد البطاقات الذكية المُصدرة حتى الآن مع بتشغيل مايزيد عن ٢٦ مليون بطاقة

٤,٦٠٠

عدد مكاتب البريد والتأمين المتصلة رقميًا

٣٨

بنك متصل رقميًا من خلال ٥,٤٠٠ فرعًا

٣,٢٠٠

وحدة حسابية حكومية متصلة رقميًا بأنحاء ٢٧ محافظة مصرية

٥,٠٠٠

عدد محطات الوقود والحسابات الرئيسية المتصلة رقميًا

٥٠,٠٠٠+

عدد ماكينات نقاط البيع (POS) المملوكة للشركة ومدمجة مع أكثر من ٣٢٠ ألف ماكينة نقاط البيع

٨٠٠

عدد وحدات الاتصال للتعامل مع أكثر من ٢ مليون معاملة شهريًا

٤٠٠

منفذ جمركي ومأمورية ضرائب

٢٧

مركز دعم فني ميداني تضم خبراء الدعم التقني

مجموعة شركات «اي فاينانس»

منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني

تقوم «اي فاينانس» بالتوظيف الأمثل لشبكاتها وما تحظى به من بنية أساسية وتكنولوجية في دعم شركاتها التابعة التي تقدم خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني لعملاء B2G وعملاء B2B .

الشركات التابعة

شركة تكنولوجيا تشغيل البطاقات الذكية (B2B)

تتخصص في إنتاج وإدارة البطاقات الذكية، وخدمات المعالجة للغير.

شركة خالص لخدمات المدفوعات الرقمية (B2B2C - B2C)

منصة رقمية للمدفوعات تقوم بتسهيل عمليات الدفع والتحصيل الرقمي.

شركة تكنولوجيا تشغيل الأسواق الإلكترونية (B2B - B2C)

تتخصص في تشغيل منصات التجارة الإلكترونية لخدمة قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة في مصر.

الشركات الشقيقة

الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية (B2B)

منصة رقمية متكاملة وشاملة تهدف إلى ميكنة جميع معاملات الجمارك في مصر.

شركة مصر للخدمات التكنولوجية الحكومية (G2G)

الشركة المشغلة لنظام GSB المعني بإدارة البيانات المتبادلة بين مختلف الهيئات الحكومية من أجل إحداث التكامل بينها.

الشركة العالمية للاستشارات ونظم المعلومات (B2G)

تتخصص في تقديم الخدمات الاستشارية، تركيزًا على متابعة تنفيذ خطة التحول الرقمي بالمشروعات القومية الكبرى التي ترتبط «اي فاينانس» معها بعقود إدارة.

دلتا مصر للمدفوعات (B2C)

تتخصص في شحن عدادات الكهرباء مسبقة الدفع من خلال الهواتف المحمولة باستخدام تكنولوجيا NFC.

الخدمات المشتركة التي تقدمها الشركة عبر منصاتها

الحوسبة السحابية

تدعم «اي فاينانس» منظومة المدفوعات الرقمية الموسعة لديها من خلال هيكل شبكات آمن وفعال لضمان استمرارية وكفاءة الأعمال.

مركز الاتصال

تقدم الشركة خدمات مركز الاتصال على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع وذلك في إطار باقة الحلول الشاملة والمتكاملة التي توفرها لعملائها.

خدمات دعم العمليات التشغيلية

تقدم «اي فاينانس» خدمات الدعم الفني الهاتفي والميداني لعملائها على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع عبر ٢٧ محافظة مصرية ضمن باقة الحلول المتكاملة التي توفرها لعملائها.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

نجحت الإدارة في ترسيخ ريادة «اي فاينانس» بقطاع المعاملات الرقمية في السوق المصري من خلال مواصلة التركيز وبذل العناية الواجبة لتدعيم الأنشطة التشغيلية للشركة والتوسع بباقة الحلول والخدمات المقدمة مما أثمر عن تحقيق الأداء القياسي والمشرّف على الصعيدين المالي والتشغيلي.

السادة المساهمون

كان ٢٠١٩ عامًا حافلاً بالإنجازات والتحولات الجوهرية لشركة "اي فاينانس"، بدأنا خلاله برنامجًا متكاملاً للتحول الاستراتيجي بنموذج أعمال الشركة من أجل تعظيم التقييمات وتنمية سجل الأعمال تمهيدًا لعملية الطرح المرتقب في البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠. ورغم كثرة وسرعة التحولات الجذرية التي مرت بها الشركة على مدار العام، نجحت الإدارة في ترسيخ ريادة "اي فاينانس" بقطاع المعاملات الرقمية في السوق المصري من خلال مواصلة التركيز وبذل العناية الواجبة لتدعيم الأنشطة التشغيلية للشركة والتوسع بباقة الحلول والخدمات المقدمة مما أثمر عن تحقيق الأداء القياسي والمشرف على الصعيدين المالي والتشغيلي. ومن جانب آخر نجحت الشركة في استحداث وتبني استراتيجية نمو مستدامة، قوامها تعزيز التضافر والتكامل بين الخدمات والأنشطة التشغيلية وتعظيم العائد والمردود الإيجابي للاقتصاد والمواطن وجميع الأطراف ذات العلاقة.

ملامح برنامج التحول الاستراتيجي

أحرزت "اي فاينانس" العديد من الإنجازات الملموسة منذ مطلع عام ٢٠١٩ – كونها الشركة الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية (Fin-Tech) والداعم الرئيسي لمبادرات التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية – مما أدى إلى اختيارها لتكون من ضمن برنامج طروحات الشركات الحكومية في البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠ بهدف توسيع قاعدة الملكية ومواصلة الارتقاء بأداء الشركة مع دعم الاقتصاد المصري وتهيئة المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات.

وعلى هذه الخلفية، ركزت الإدارة خلال عام ٢٠١٩ على إطلاق وتنفيذ سلسلة من المبادرات والخطوات الفعالة لتنمية الملاءة المالية للشركة وضخ استثمارات جديدة لتطوير البنية التكنولوجية وترقية جميع القطاعات التشغيلية، وذلك باستخدام حصيلة زيادة رأس المال المدفوع بقيمة ٣٠٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩. وقد أثمرت زيادة رأس المال خلال عام ٢٠١٩ عن توفير السيولة اللازمة لتسريع وتيرة التطوير المنهجي لكافة عناصر الأعمال داخليًا، وكذلك تعظيم قيمة الطرح وترسيخ استدامة الإيرادات والأرباح بعد إتمام القيد في البورصة المصرية من خلال التوظيف الأمثل لأصول الشركة وتعزيز باقة الخدمات المقدمة وترسيخ ريادة الشركة في قطاع التكنولوجيا المالية (Fin-Tech) بالسوق المصرية.

وقد تم تكليف مكتب الاستشارات Ernst & Young بالمساعدة في إعادة تصور التوجه الاستراتيجي للشركة وإعادة صياغة التوجه التجاري والمالي استعدادًا لفحوصات الطرح وتعظيمًا للدور الذي تلعبه "اي فاينانس" في تنفيذ أجندة التحول الرقمي والشمول المالي، وذلك من خلال تعزيز الطاقات الحالية وتحديث الهيكل التنظيمي للشركة وأيضًا زيادة التكامل بين الخدمات المقدمة وتحديد فرص النمو الجديدة خلال المرحلة المقبلة. وقد أثمرت الاستراتيجية الجديدة عن تحديث نموذج

أعمال الشركة ليتبلور في أربعة محاور رئيسية وهي الحلول الرقمية المتكاملة، والخدمات الرقمية، ومنصات المدفوعات، ومسرع الأعمال للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

وفي هذا الإطار، نفذت الشركة قرارًا بفصل قطاع التجزئة شبكة الخدمات الجماهيرية «خالص» وتأسيسها كشركة مساهمة ذات كيان قانوني مستقل، مع العمل على تعظيم قيمة الشركة الجديدة من خلال تدعيمها بالنظم التشغيلية اللازمة لتوظيف الفرص المتوفرة بسوق الدفع الرقمي للشركات والعملاء (B2C) و(B2B2C). وقد تم تكليف مكتب الاستشارات Simon Kucher بإعداد نموذج جديد للقيمة المكتسبة من شبكة الخدمات الجماهيرية «خالص» مع صياغة الرؤية والمهمة الرئيسية لها ككيان قانوني مستقل وموجه لتوفير خدمات وحلول الدفع الرقمي. وتعمل الشركة بالتوازي على تطوير الأنشطة الجديدة في مجال المدفوعات الرقمية المباشرة بسوق التجزئة وأيضًا استحداث الحلول الفنية التي تساهم في ترسيخ ريادة "اي فاينانس" بكافة أنواع المعاملات المالية في مصر.

إطلاق الشركات الجديدة والتوسع بالأنشطة القائمة

ومن جانب آخر، تستعد الشركة لإطلاق نشاط الحلول الذكية المتكاملة «قطاع البطاقات» مطلع عام ٢٠٢٠ من خلال إطلاق شركة جديدة تحمل اسم e-cards، وعلى أن يتم إطلاق الشركة الجديدة بالموارد والاحتياجات اللازمة للتوسع في خدمات إنتاج وإصدار وإدارة وتشغيل البطاقات في مصر، وكذلك تقديم خدمات التشغيل للغير من أجل تلبية احتياجات المنشآت المالية والمشروعات القومية العملاقة وغيرها.

كما تعتزم الشركة بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إطلاق منصة تجارة إلكترونية متكاملة تحت علامة e-aswaaq لخدمة قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة في مصر – بدءًا بمنصة القطاع الزراعي AgriMisr – مستفيدة من الخبرات والموارد والقدرات الحالية التي تحظى بها الشركة، ولا سيما بعد إنشاء وتشغيل وإدارة المشروع القومي لمنظومة الحيازات الزراعية في مصر ومساهمتها في رقمنة القطاع الزراعي. وسوف تركز الشركة على تنمية منصة القطاع الزراعي AgriMisr للتوسع في رقمنة وتسهيل طلبات التمويلات الزراعية وكذلك عرض وتسويق جميع المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والخدمات الزراعية المعاونة عبر شبكة الإنترنت، ثم التوسع أيضًا بإنشاء منصات مماثلة لخدمة قطاعات الصناعة والتجارة في مرحلة لاحقة.

ولتعظيم الاستفادة من الأموال المستثمرة ومواكبة نمو الأعمال القائمة والمستقبلية بالمشروعات القومية التي تقوم الشركة بتفعيلها للقطاع الحكومي، عكفت الإدارة على وضع وتطبيق خطة استثمارية طموحة لرفع الكفاءة الإنتاجية والخدمية بجميع قطاعات الشركة، وكذلك تطوير البنية التكنولوجية الداعمة لأعمالها. وفي إطار سعيها الفعال لتسريع وتيرة التحول الرقمي الحكومي، قامت "اي فاينانس" بشراء منصة المعاملات TIBCO Service Bus الرائدة في تداول المعاملات خلال عام ٢٠١٩ من أجل زيادة القدرة الاستيعابية لمعاملات الدفع والتحصيل الإلكتروني إلى ٢٠ مليون معاملة يوميًا وأيضًا تحديث إجراءات تأمين وتشفير أنظمة المعلومات الخاصة بالحكومة وتزويد المواطنين بالأدوات اللازمة لتسريع تبني وتنفيذ المعاملات الرقمية باستخدام تكنولوجيا الهواتف المحمولة والانترنت وتطبيقات التواصل الاجتماعي. ومن جانب آخر، أحرزت الشركة تقدمًا ملحوظًا في تنفيذ التوسعات المخططة بمركز الاتصالات، حيث أضافت ٤٠٠ وحدة اتصال حديثة بالموقع الجديد في مدينة نصر لترتفع طاقته الإجمالية إلى ٨٠٠ مقعد، وهو ما سيدعم قدرة الشركة على استيعاب العمليات وفرص النمو الجديدة بقطاع مراكز الاتصالات. وفي سياق متصل، قامت الشركة بتحديث الطاقة الإنتاجية لقطاع البطاقات من خلال ضخ استثمارات جديدة بقيمة ٣٠ مليون جنيه لإضافة تكنولوجيا (DOD) لإنتاج البطاقات البلاستيكية، وهي تكنولوجيا فريدة من نوعها حيث تسمح بطباعة الصور الفوتوغرافية الملونة وكذلك توفر باقة خاصة من الحلول المتكاملة وفائقة السرعة لتخصيص بطاقات الدفع الإلكتروني، علمًا بأن المبادرات الاستثمارية الجديدة سوف تدعم إطلاق مشروع «كارت الخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة» بعد ترسيته على الشركة وكذلك ستساهم في تلبية المتطلبات والاشتراطات الفنية الخاصة بمشروع «كارت المواطن الموحد».

جميع تلك المبادرات والإنجازات الهدف الرئيسي منها هو تأصيل قدرة "اي فاينانس" على تعظيم المردود الإيجابي للاقتصاد والمواطن من خلال المساهمة الفعالة في تحقيق الشمول المالي ودعم التحول الرقمي في مصر. ونحن على قناعة تامة بأن التوجه الاستراتيجي الجديد للشركة ومعه الهيكل التنظيمي والطاقات والقدرات الجديدة سوف تكون خير داعم لمواصلة ترجمة رؤيتنا إلى واقع ملموس مع ترسيخ مكانة "اي فاينانس" كالشريك الأمثل لتحقيق التحول الرقمي سواء للهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص على حد سواء.

المؤشرات المالية والتشغيلية في سطور

بالتزامن مع متابعتها الحثيثة لتطبيق خطة التحول الاستراتيجي، رصدت الإدارة تحسن الأداء المالي والتشغيلي بصورة ملحوظة خلال عام ٢٠١٩، حيث بلغ إجمالي الإيرادات ٩٨٤ مليون جنيه وهو نمو سنوي بمعدل ٣٤٪ مقارنة بنتائج السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وانعكس ذلك في ارتفاع صافي الربح بمعدل سنوي ٥٣٪ ليسجل ٢٧١ مليون جنيه، مع نمو هامش صافي الربح ليسجل ٢٨٪ خلال نفس الفترة. ويعكس الأداء القوي نجاح التوسعات الأخيرة

بالقطاعات التشغيلية للشركة وكذلك مردود التحول إلى تنمية الإيرادات بنظام المعاملات بدلاً من نظام العقود الذي ركزت عليه الشركة في السابق. لا شك أن الاتفاقيات التعاقدية التي أبرمتها الشركة على مدار السنوات الأخيرة كانت بمثابة أرض صلبة وسمحت لنا بإنشاء البنية التكنولوجية القوية التي تنفرد بها "اي فاينانس" في الوقت الحالي، غير أن التحول إلى نظام المعاملات سيتيح للشركة مزيدًا من المرونة في توظيف إمكانياتها وطاقاتها الجديدة مع تحقيق عائدات مميزة بهامش الربح المرتفع.

وعلى الصعيد التشغيلي، أحرزت الشركة عدة تطورات جوهرية من شأنها دعم وتيرة التحول وترسيخ ريادة الشركة في الأسواق التي تعمل بها. وقد بدأ قطاع الدفع والتحصيل الإلكتروني في حصاد المردود الإيجابي لاستثمارنا في منصة TIBCO ضمن خطة تطوير الخدمات المقدمة من خلال هذا القطاع الرئيسي، بما في ذلك التوسع بشبكة الخدمات الحكومية لتشمل ميكنة منظومة الإقرارات الضريبية والتحصيل الإلكتروني للرسوم الجمركية. وحصل قطاع البطاقات والحلول الذكية على عقد جديد من وزارة التضامن الاجتماعي لإصدار ٧ مليون بطاقة للمواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة من مستحقي الدعم النقدي، بالإضافة إلى إصدار ٧ مليون بطاقة «ميزة» موزعة على بنك مصر والبنك التجاري الدولي والبنك الزراعي المصري وغيرها من البنوك التجارية في مصر. ومن جانب آخر، حقق قطاع التجزئة العديد من التطورات الجديرة بالإشادة، حيث رصدت شبكة «خالص» زيادة هائلة في عدد المعاملات المنفذة إلى جانب توقيع عدة مذكرات تفاهم لدعم التحولات المخططة وضمان التوظيف الأمثل لمقومات النمو الفريدة التي يحظى بها سوق مدفوعات التجزئة. وأخيرًا، واصل قطاعي الحوسبة السحابية ومركز الاتصال توفير خدمات الدعم والأمن الإلكتروني لقاعدة العملاء المتنامية. كما رصدت الشركة نمو أعمال قطاع الدعم الفني بالتزامن مع افتتاح أول مركز دعم لشبكة الخدمات الرقمية الحكومية في مدينة بورسعيد، وتخطط الشركة كذلك لإعادة تطبيق تلك التجربة الناجحة بجميع المحافظات المصرية للتوسع في شبكة خدمة العملاء للأعمال والأفراد على حد سواء.

وبالتوازي مع هذا الأداء التشغيلي والمالي القوي، تحرص الشركة على تطبيق أفضل معايير وممارسات الحوكمة من أجل حماية مصالح السادة المساهمين وأيضًا لتوفير بيئة عمل مثالية ترعى احتياجات وتطلعات جميع الموظفين. وفي هذا الإطار، تحرص الشركة على المراجعة الدورية للسياسات والنظم التشغيلية للتأكد من توافر الأطر اللازمة لتحقيق النمو المستدام على المدى البعيد بجميع الأعمال القطاعات التشغيلية للشركة – وبالتالي قامت الشركة بتشكيل لجان نوعية جديدة خلال عام ٢٠١٩ مع مواصلة تبني أحدث ما وصلت إليه الممارسات الدولية باعتبار ذلك جزءًا لا يتجزأ من مسيرة التحول إلى شركة مدرجة بالبورصة.

نظرة مستقبلية

تتطلع الشركة إلى انطلاقة جديدة خلال عام ٢٠٢٠، مستفيدة بالعديد من المقومات الداعمة لمواصلة مسيرة الإنجازات وتنفيذ التوسعات المخططة خلال المرحلة القادمة، بما في ذلك استراتيجية النمو واضحة المعالم والبنية التكنولوجية المتطورة وأيضًا الهيكل التنظيمي المتميز بالكفاءة والمرونة. ومن ضمن المبادرات التي تتبناها الشركة لتحديث توجهها الاستراتيجي، قامت "اي فاينانس" بتحديد مجموعة من قنوات النمو التي تتوقع الإدراة أن يكون لها مردود مباشر على تقييم الشركة بما في ذلك تقديم خدمة «كارت المواطن» للارتقاء بمنظومة توزيع الدعم لجميع المواطنين، والتوسع بشبكة الخدمات الرقمية بما في ذلك برامج معالجة وتحليل البيانات ومنظومة الأمن والحماية الإلكترونية، وأيضًا إنشاء برامج مسرعات الأعمال والشركات الناشئة لدعم الطاقات البشرية وتوظيف فرص النمو الجذابة واستحداث الحلول المتطورة بقطاع التكنولوجيا المالية. وتتطلع الشركة كذلك لدعم برنامج مسرعات الأعمال بمنظومة بحث وتطوير شاملة تحت شعار «معمل الابتكار» على أن يتمثل هدفها الرئيسي في ترويج التوسعات المخططة بمجال المعاملات الرقمية في مصر من خلال فرص الاستثمار والشراكة مع المزيد من الشركات الناشئة ذات مقومات النمو الواعدة في قطاع التكنولوجيا المالية.

تلك المعطيات الإيجابية تدعم تفاؤلنا تجاه عام ٢٠٢٠ وما يليه، ولا سيما في ضوء معدلات النمو القوية التي حققتها الشركة خلال العام الماضي مصحوبًا بتوافر الأدوات والموارد، والأهم من ذلك الطاقات البشرية المسلحة بالخبرات والمواهب الاستثنائية، لمواصلة البناء على المكانة الرائدة التي تتبوؤها الشركة باعتبارها الشريك الأمثل لتحقيق الشمول المالي والتحول الرقمي في مصر.

وختامًا أعرب عن بالغ الامتنان والتقدير للسادة المساهمين على ثقتهم الغالية، وأتوجه بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة والفريق الإداري وجميع العاملين بالشركة الذين ساهموا ولا يزالون في مسيرتها الناجحة وسعيها المستمر لتحقيق الامتياز. وأتطلع إلى التواصل معكم أولاً بأول حول نجاحات الشركة ومسيرتها المتجددة لخلق القيمة وتعظيم العائد لجميع الأطراف ذات العلاقة.

إبراهيم سرحان
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تتطلع الشركة إلى انطلاقة جديدة خلال عام ٢٠٢٠, مستفيدة بالعديد من المقومات الداعمة لمواصلة مسيرة الإنجازات وتنفيذ التوسعات المخططة خلال المرحلة القادمة, بما في ذلك استراتيجية النمو واضحة المعالم والبنية التكنولوجية المتطورة وأيضًا الهيكل التنظيمي المتميز بالكفاءة والمرونة.

أبرز مستجدات عام ٢٠١٩

أحرزت «اي فاينانس» سلسلة من المستجدات الهامة خلال عام ٢٠١٩, حيث قامت بتطبيق خطة إعادة هيكلة استثمارية واستراتيجية بهدف تعظيم قيمة الشركة وترسيخ ريادتها السوقية مع تحقيق أداء قياسي ومشرف على الصعيدين المالي والتشغيلي

برنامج إعادة الهيكلة
نفذت الشركة عملية إعادة هيكلة استثمارية واستراتيجية للقطاعات التشغيلية بهدف تعظيم قيمة الشركة تمهيدًا للطرح المرتقب في البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠

الطرح العام

وقع الاختيار على «اي فاينانس» لتكون أول شركة تكنولوجيا مالية (Fin-tech) سيتم إدراجها في البورصة المصرية ضمن برنامج الطروحات الحكومية.

زيادة رأس المال

تم زيادة رأس المال الشركة بواقع ٣٠٠ مليون جنيه ليصل إلى ٨٠٠ مليون جنيه في إطار خطة تعظيم قيمة الشركة استعدادًا للطرح العام.

توجه استراتيجي جديد

تم تكليف مكتب E&Y بإعادة صياغة التوجه الاستراتيجي للشركة وتحديث التوجه التجاري والمالي بما يسمح بالتوظيف الأمثل لمقومات النمو الواعدة التي تنفرد بها «اي فاينانس».

فصل بعض القطاعات التشغيلية

«خالص»
تم تكليف مكتب الاستشارات Simon Kucher بإعداد نموذج جديد للقيمة المكتسبة من شبكة الخدمات الجماهيرية «خالص» مع صياغة الرؤية والمهمة الرئيسية لها ككيان قانوني مستقل وموجه لتوفير خدمات الدفع الرقمي للأفراد, وخاصة عملاء B2B2C وB2C.

e-cards
اتخذت «اي فاينانس» قرارها الاستراتيجي بفصل e-cards ككيان قانوني مستقل, حيث تبدأ الشركة مطلع عام ٢٠٢٠ في حصاد ثمار فرص النمو القوي في قطاع إنتاج وتوريد البطاقات وخدمات إدارة البطاقات الذكية للغير.

منصة التجارة الإلكترونية

قامت «اي فاينانس» بإنشاء منصة تجارة إلكترونية متكاملة تحت علامة e-aswaaq لخدمة قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة في مصر, لتطلق بذلك باكورة توسعاتها في هذا القطاع الواعد.

نظام الإثابة والتحفيز

تكليف شركة Willis Towers Watson بدارسة تنفيذ نظام الإثابة والتحفيز (ESOP) للعاملين والمديرين, وذلك للحفاظ على المواهب وأصحاب الخبرات ممن يملكون القدرة على تطوير وتنفيذ استراتيجيات الشركة بكفاءة واقتدار.

أداء تشغيلي متميز
واصلت الشركة تعزيز قدراتها عبر الاستثمار في البنية التكنولوجية وتنمية الطاقات التشغيلية

أداء مالي قوي
حققت الشركة أداءً مشرفًا على الصعيد المالي هو الأعلى في تاريخ الشركة, مع نمو ملحوظ في الإيرادات والأرباح

تعزيز قدرات المعالجة

أجرت الشركة تحديثًا لهيكل البرامج الخاص بها, وتبني نظام TIBCO services Bus, وذلك لرفع مستوى جاهزية وقدرة الشركة على تنفيذ ما يصل إلى ٢٠ مليون معاملة يوميًا, مع رفع الطاقة الاستيعابية وتعزيز اجراءات تأمين وتشفير المعلومات.

الإيرادات

سجلت ٩٨٤ مليون جنيه خلال ٢٠١٩, وهو نمو سنوي بمعدل ٣٤%.

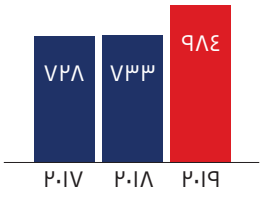

الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة لإصدار وإنتاج البطاقات

استثمرت الشركة ٣٠ مليون جنيه في شراء تقنية (Drop on Demand) وهي أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة في ماكينات طبع البطاقات, والتي تسمح بطباعة الصور الملونة على البطاقات بشكل آمن وبجودة عالية مع توفير الحلول السريعة والشاملة لعملية تعريف بطاقات المدفوعات بشكل كلي.

مجمل الربح

سجل ٤٤٠ مليون جنيه خلال ٢٠١٩, وهو نمو سنوي بمعدل ٤١%, مع نمو هامش مجمل الربح بنسبة ٤٥% خلال نفس الفترة.

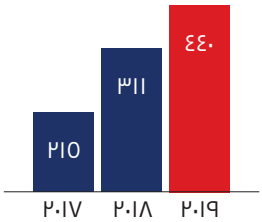

رفع الطاقة الاستيعابية لمراكز الاتصال

قامت الشركة بزيادة الطاقة الاستيعابية لمراكز الاتصال لديها, وذلك بإضافة ٤٠٠ وحدة اتصال جديدة إلى مركز الاتصال التابع لها في مدينة نصر ليرتفع بذلك إجمالي الوحدات إلى ٨٠٠ وحدة.

الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك

سجلت ٣٤٣ جنيه خلال ٢٠١٩, وهو نمو سنوي بمعدل ٣٠% , مع نمو هامش الأرباح التشغيلية إلى ٣٥% خلال نفس الفترة.

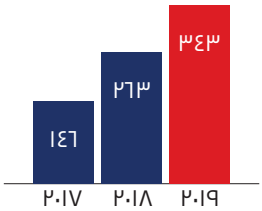

منظومة التحصيل الإلكتروني عبر نقاط البيع الحكومية

تنفيذاً لقرار وزير المالية (٢٦٩ لسنة ٢٠١٨) بالزام الجهات الحكومية بالتحصيل الإلكتروني للمبالغ التي تتجاوز ٥٠٠ جم, تم نشر ١٦ ألف نقطة بيع بالجهات الحكومية, وتقوم الشركة بإدارة المنظومة لصالح الوزارة التي تستهدف تنفيذ ٢٢٨ مليون معاملة تحصيل سنويًا.

صافي الربح

سجل ٢٧١ مليون جنيه خلال ٢٠١٩ وهو نمو سنوي بمعدل ٥٣%, مع ارتفاع هامش صافي الربح بواقع ثلاث نقاط مئوية ليسجل ٢٨% خلال نفس الفترة.

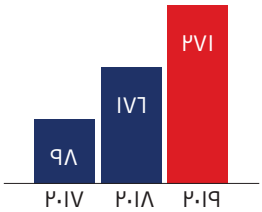

مسيرة حافلة بالإنجازات

من خلال توفير باقة خدمات متكاملة ومنظومة شاملة للدفع والتحصيل الإلكتروني، أصبحت «اي فاينانس» أحد الركائز الأساسية لدعم وتطوير قطاع المعاملات المالية الرقمية في مصر.

محطات رئيسية

١٤ عامًا من الامتياز والخدمة فائقة الجودة

تأسست "اي فاينانس" قبل ١٤ عامًا بموجب توجيه حكومي يقضي بإنشاء كيان تابع للحكومة المصرية يعمل على ميكنة كافة معاملات الحكومة مع المواطنين والمؤسسات والشركات، وتحولت الشركة سريعًا بفضل خدماتها فائقة الجودة إلى "الشريك الرقمي الأمثل" لدعم جهود التحول الرقمي في السوق المصري من خلال التوسع في خدماتها المقدمة لمختلف الجهات الحكومية وتطوير منظومة خدماتها الخاصة وكذلك تنمية شبكة العلاقات والشراكات الاستراتيجية مع أبرز الكيانات العاملة في قطاع المعاملات الرقمية في مصر وخارجها. وقد أثمرت جهود الشركة عن تحولها إلى جهة رائدة في إنشاء وتشغيل الشبكات المالية، وتوفير باقة متكاملة وشاملة من خدمات المدفوعات الرقمية بالتوازي مع نمو أنشطتها وأعمالها في ضوء تحول الدولة المصرية نحو مجتمع رقمي على أرض الواقع.

٢٠٠٥

- تأسست "اي فاينانس" كأول شركة تكنولوجيا مالية في مصر من أجل إنشاء وتشغيل الشبكة المالية للحكومة المصرية، ولتقود دفة التحول الرقمي في أنحاء الجمهورية.
- بلغ رأس المال المصدر للشركة ١٢٠ مليون جنيه، بينما بلغ رأس المال المدفوع ٣٠ مليون جنيهًا.

٢٠٠٧

- وقع اختيار وزارة المالية المصرية على "اي فاينانس" لتصبح مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني للحكومة، بالتوازي مع إطلاق مشروع خدمة الدفع الإلكتروني لمستحقات العاملين بالدولة.

٢٠٠٩

- نفذت الشركة أول حركة تحصيل إلكتروني للضرائب، كما أطلقت المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد، إلى جانب إطلاق مشروع ميكنة المعاشات.

٢٠١٠

- نفذت الشركة أول أمر للدفع الإلكتروني.
- نفذت الشركة أول حركة تحصيل للجمارك.

٢٠١٢

- استحدثت الشركة نظام خدمات المدفوعات للشركات، كما أنشأت نظام CAMS لتحصيل الجمارك. ورفعت الشركة رأس المال المدفوع إلى ١٢٠ مليون جنيه.

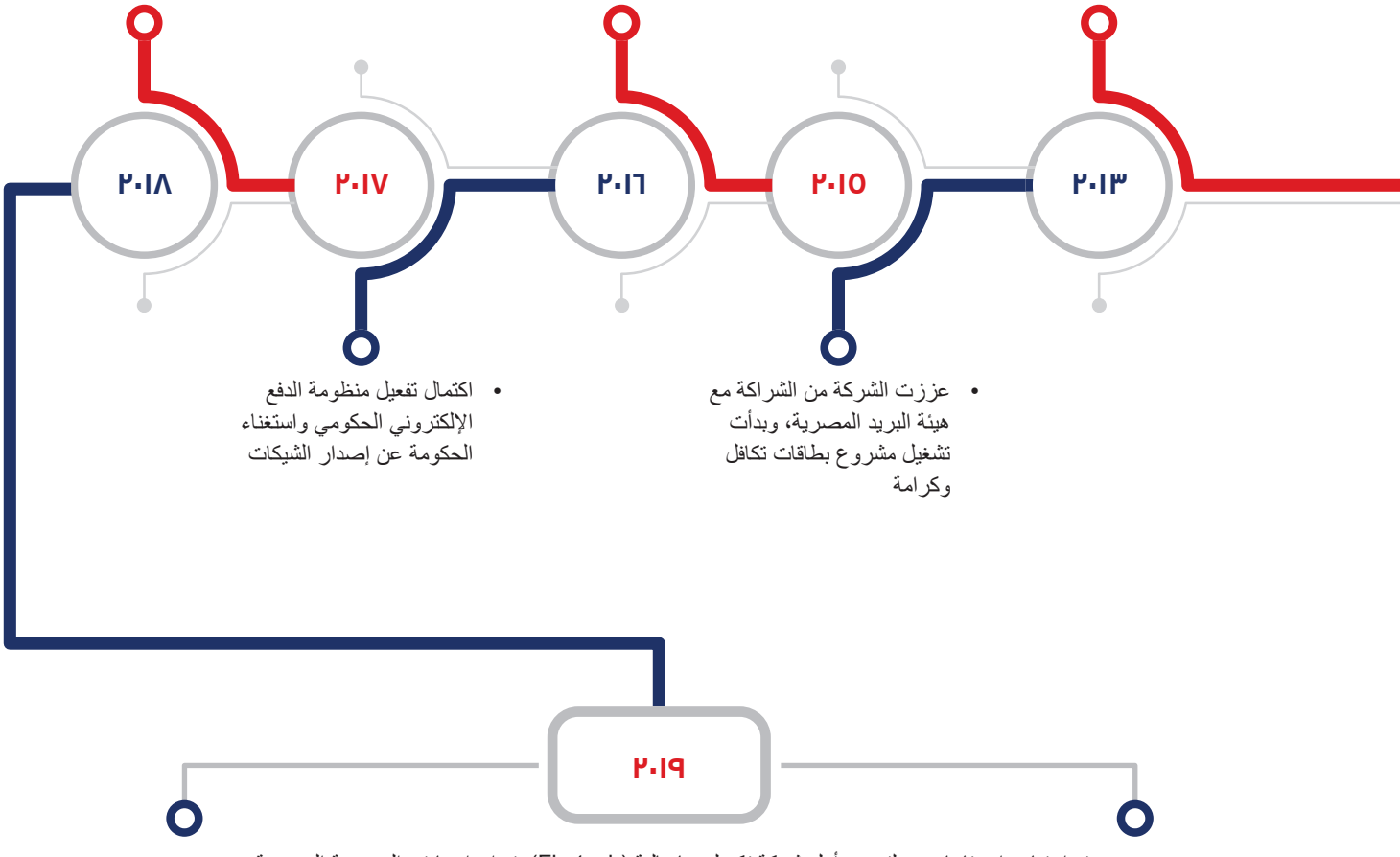
٢٠١٣
• توسعت الشركة في خدمات إنتاج البطاقات ذات الشرائح الذكية، وبدأت تشغيل نظام إدارة ومراقبة منظومة توزيع الوقود.
• تم زيادة رأس المال المدفوع إلى ١٧٥ مليون جنيه.
٢٠١٤
• أطلقت الشركة كارت الفلاح.
• تم زيادة رأس المال المدفوع إلى ٢٣١ مليون جنيه.
• انضمت الشركة المصرية للمشروعات الاستثمارية إلى هيكل المساهمين.
٢٠١٥
• عززت الشركة من الشراكة مع هيئة البريد المصرية، وبدأت تشغيل مشروع بطاقات تكافل وكرامة
٢٠١٦
• زيادة رأس المال المدفوع إلى ٥٠٠ مليون جنيه.
• الانتهاء من بناء الشبكة المالية للحكومة المصرية.
• زيادة الطاقة الاستيعابية للبنية التحتية للشركة.
٢٠١٧
• اكتمال تفعيل منظومة الدفع الإلكتروني الحكومي واستغناء الحكومة عن إصدار الشيكات
٢٠١٨
٢٠١٩
• تم اختيار "اي فاينانس" لتصبح أول شركة تكنولوجيا مالية (Fin-tech) يتم إدراجها في البورصة المصرية ضمن برنامج الطروحات الحكومية.
• أطلقت الإدارة خطة تطوير متكاملة لتهيئة الشركة للطرح العام من خلال زيادة رأس المال بواقع ٣٠٠ مليون جنيه ليصل إلى ٨٠٠ مليون جنيه، سعيًا لتعظيم قيمة الطرح عن طريق الخطوات التالية:
▪ استعانت الشركة بخدمات مكتب الاستشارات E&Y لصياغة التوجه الاستراتيجي والتجاري مستقبلًا؛
▪ كلفت مكتب Simon Kucher لتوظيف خدماتها الاستشارية في النهوض بشبكة الخدمات الجماهيرية "خالص"؛
▪ فصل نشاط خالص والبدء في فصل e-cards إلى كيانين قانونين مستقلين؛
▪ وسعت الشركة أعمالها واتخذت خطوات لتأسيس شركة e-aswaaq للتجارة الإلكترونية؛
▪ قامت الشركة بشراء نظام TIBCO التكنولوجي الأحدث عالميًا؛
▪ ضاعفت الشركة الطاقة الاستيعابية لمركز اتصال خدمة العملاء؛
▪ تكليف شركة Willis Towers Watson لدراسة تنفيذ نظام الإثابة والتحفيز (ESOP) للعاملين والمديرين.

الخدمات والشركات التابعة

تسعى «اي فاينانس» إلى توظيف مكانتها الرائدة في توفير حلول الدفع والتحصيل الرقمي وتسعى لعقد الشراكات الاستراتيجية المميزة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص, وذلك عن طريق إنشاء شبكات المدفوعات الإلكترونية الآمنة بما يساهم في تسريع خطة التحول الرقمي التي تتبناها الحكومة المصرية.

منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني

يرتكز النشاط الرئيسي لشركة "اي فاينانس" على تطوير وتشغيل الشبكات المالية وتوفير باقة متكاملة وشاملة من خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني، حيث يأتي ذلك في ضوء الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة المصرية للتحول نحو اقتصاد رقمي. وتسعى الشركة إلى التوظيف الأمثل لشبكاتها المالية المتنوعة والمنتشرة على مستوى الدولة المصرية لتقديم خدماتها في مجال الدفع والتحصيل الإلكتروني، حيث تهدف الشركة من وراء عملية تحديث وتطوير منظومة الدفع والتحصيل إلى المساهمة الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحقيق سرعة دوران الأموال، وتحفيز الاستثمارات من خلال شبكة إلكترونية مؤمنة ومشفرة.

أبرز المستجدات التشغيلية عام ٢٠١٩

وضعت "اي فاينانس" عدة أهداف طموحة وخططًا لتنمية أعمالها في المرحلة المقبلة انطلاقًا من دورها كلاعب رئيسي في قيادة دفة التحول الرقمي في مصر وباعتبارها شريكًا لا غنى عنه في تطوير وتقديم خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني في الساحة المصرية. وقد عمدت الشركة إلى تحقيق أهدافها عن طريق الاستثمار في توسيع قدراتها وإمكانياتها، وتنمية إيرادات المعاملات، إلى جانب المحافظة على تدفق الإيرادات المتكررة، والاستحواذ على مشروعات استراتيجية جديدة، بالتوازي مع تنمية القطاعات وتعزيز باقة الخدمات التي تقدمها الشركة.

تعزيز قدرات المنظومة

عمليات التحديث والتجديد: قامت اي فاينانس بتحديث هيكل البرامج الجاهزة (SW Architecture) واللجوء إلى منصة المعاملات TIBCO services Bus، وذلك لرفع مستوى جاهزية وقدرة الشركة على تنفيذ ما يصل إلى ٢٠ مليون معاملة يوميًا، مع رفع الطاقة الاستيعابية لاستيعاب زيادة المعاملات إذا ما اقتضت الحاجة.

ومن المقرر أن تساهم منصة المعاملات TIBCO في تسريع عملية التحول الرقمي التي تتبناها الحكومة من خلال رفع القدرة الاستيعابية لملايين معاملات الدفع والتحصيل الإلكتروني، وتسهيل احتياجات المواطنين وتعزيز الخدمات

> تهدف الشركة من وراء عملية تحديث وتطوير منظومة الدفع والتحصيل إلى سرعة دوران الأموال داخل المنظومة الاقتصادية بهدف تعظيم الناتج القومي وتحفيز الإستثمارات, من خلال شبكة إلكترونية مؤمنة ومشفرة

الحكومية المقترحة. وتساهم منصة المعاملة TIBCO كذلك في تحديث إجراءات تأمين وتشفير أنظمة المعلومات الخاصة بالحكومة، ومساعدة المواطنين في التبني السريع لتكنولوجيا الهواتف المحمولة وزيادة استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وبالتالي تسريع عملية التحول الرقمي الحكومي نحو ميكنة كافة معاملات الدفع والتحصيل.

- **الأمن:** لجأت الشركة إلى استخدام منصة المعلومات TIBCO لتعزيز مستوى منظومتها الأمنية، فضلًا عن الاستعانة بخدمات كبرى شركات الاستشارات الأمنية في مصر من أجل تحديث استراتيجية الأمن وإجراء اختبارات على أنظمة الشركة لضمان أعلى مستويات الأمان بها.

- **خفض مدة تطوير المنتج النهائي** تمكنت "اي فاينانس" من إطلاق مسار لخفض الوقت اللازم لتطوير خدماتها الجديدة ثم طرحها في السوق، وذلك عبر إعادة هيكلة وتحديث البرامج الجاهزة.

- **متابعة مستوى الخدمة:** فقد أدى تحديث هيكل البرامج الجاهزة إلى تحقيق تأثير إيجابي على إجراءات المراقبة والتحكم بمنظومة تنفيذ المعاملات، مما أثمر عن سرعة رصد وحل ما يستجد من تحديات.

finance
Digital Partner of Choice

المؤتمر السنوي لشركة «اي فاينانس» واحتفالية إطلاق إستراتيجية الشركة الجديدة بحضور الدكتور محمد معيط وزير المالية، والدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والإصلاح الإداري، والدكتورة غادة والي الوزيرة السابقة للتضامن الاجتماعي، والدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

نمو ملحوظ في معاملات الدفع والتحصيل الإلكتروني

الضرائب

ارتفعت معاملات التحصيل الإلكتروني الحكومي ومن بينها للضرائب، حيث ارتفع حجم المعاملات بما يربو على ٧٠٪ عام ٢٠١٩. وبلغت حصيلة الضرائب إلكترونيا ٢٦٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩، مقابل ١١٣ مليار خلال عام ٢٠١٨، وهو نمو يمثل ١٣٧٪.

الجمارك

رصدت الشركة نمو معاملات التحصيل الإلكتروني للجمارك بالتعاون مع البنوك، حيث بلغت ١٠٨ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ٣٢٪ خلال عام ٢٠١٩.

مدفوعة النافذة الموحدة

تم بتفعيل خدمة التحصيل الإلكتروني لرسوم النافذة الموحدة في المركزين اللوجيستين بمطار القاهرة وجمارك بورسعيد، وذلك بالتعاون مع شركة مصر للخدمات الإلكترونية الحكومية (MTS). وقد بلغ حجم المعاملات ٨٧ ألف حركة بقيمة إجمالية ٦,١ مليار جنيه، وذلك منذ إطلاق الخدمة في مارس ٢٠١٩.

تحصيل رسوم خدمات عبور السفن بقناة السويس

انضم بنكي مصر وأبوظبي الأول إلى خدمة التحصيل الإلكتروني للفاتورة الموحدة لرسوم خدمات عبور السفن بقناة السويس خلال عام ٢٠١٩، ليصل إجمالي عدد البنوك المشتركة في الخدمة إلى ١٠ بنوك. وقد بلغ إجمالي حجم التحصيل ٨٩,١ مليون دولار أمريكي و٤,٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩.

تحصيل رسوم قرعة الحج

أطلقت "اي فاينانس" بالتعاون مع قطاع الشئون الإدارية بوزارة الداخلية خدمة التحصيل الإلكتروني لرسوم قرعة الحج. وقد شهد عام ٢٠١٩ قيام الشركة بتحصيل رسوم القرعة لعدد ٢٤ ألف حاجًا، وعدد ١١,٢ ألف حاجًا من الجمعيات التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، حيث بلغ إجمالي الرسوم المحصلة ٢,٦ مليار جنيه.

منظومة تحصيل اشتراكات التأمينات الاجتماعية

وأطلقت "اي فاينانس" أيضًا بالتعاون مع الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية خدمة التحصيل الإلكتروني لاشتراكات التأمينات الاجتماعية من خلال نقاط البيع المتاحة في كافة منافذ الهيئة. وفي مارس ٢٠١٩، تم تحصيل أول ثلاث عمليات سداد ليصبح إجمالي ما تم تحصيله عبر نقاط البيع ٤٣٥ ألف حركة بإجمالي ٦٧٣ مليون جنيه. كما ارتفع عدد حركات التحصيل الإلكتروني للاشتراكات التأمينية من خلال الفروع البنكية لتسجل ٣٢٣ ألف حركة بإجمالي ٣٠ مليار جنيه، وبزيادة قدرها ٣١٤٪ مقابل عام ٢٠١٨.

«اي فاينانس» تستعرض أحدث التقنيات في مجال الدفع والتحصيل الإلكتروني أمام رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي وعدد من الوزراء في مؤتمر Seamless North Africa 2019.

حجم معالجة المعاملات
(مليون معاملة)

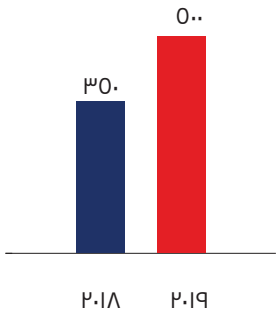

إجمالي التحصيلات الإلكترونية
(مليار جنيه)

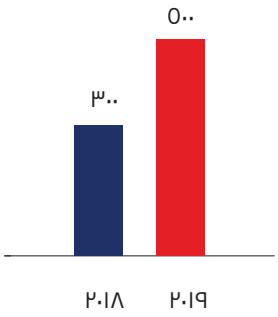

إجمالي المدفوعات الإلكترونية
(تريليون جنيه)

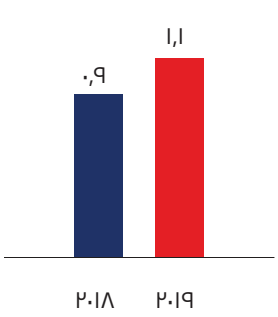

اتفاقيات المعاملات الجديدة خلال عام ٢٠١٩

تحصيل مدفوعات تخصيص أراضي الفرص الصناعية

بدأت "اي فاينانس" تحصيل رسوم تخصيص أراضي الفرص الصناعية لصالح هيئة التنمية الصناعية والجهاز الوطني لأراضي الدولة، حيث تقوم الشركة بتحصيل الرسوم إلكترونيا من خلال الكروت البنكية أو عن طريق أفرع البنوك المشتركة في شبكة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي، علمًا بأن إجمالي قيمة حركات التحصيل قد بلغت ما يصل إلى ٣٤ مليون جنيه.

البوابة الإلكترونية للإقرارات الضريبية الإلكترونية

بدأت الشركة في تحصيل رسوم اشتراك الممول في خدمات الموقع الإلكتروني للإقرارات الضريبية الإلكترونية، وهي رسوم مقابل استخدام خدمات موقع هيئة الضرائب المصرية التابعة لوزارة المالية، حيث يتم تحصيل الرسوم إلكترونيا عن طريق الكروت البنكية. وقد بلغ إجمالي حركات التحصيل أكثر من ٢٥٤ ألف حركة خلال عام ٢٠١٩، بقيمة إجمالية تتجاوز ٧٧ مليون جنيه.

مشروع خدمة تحصيل غرامات التأخير

أطلقت "اي فاينانس" خدمة تحصيل غرامات التأخير (نموذج التصالح) لإقرارات القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني للإقرارات الضريبية الخاص بمصلحة الضرائب المصرية، والذي يتيح إمكانية سداد الغرامات إلكترونيًا عن طريق الكروت البنكية. وقد بلغ إجمالي حركات التحصيل على المنظومة ١١٨٠ حركة منذ إطلاق الخدمة في ديسمبر ٢٠١٩ بإجمالي قدره مليون جنيه.

إطلاق خدمات عامة رقمية جديدة

- خدمة تحصيل رسوم شهادات براءة الذمة لنيابات المرور.
- خدمة تحصيل رسوم الشهر العقاري إلكترونيًا من خلال بوابة وزارة العدل.

مشروع التحول الرقمي- منصة بورسعيد الرقمية

تعتبر "بوابة مصر الرقمية" أول مشروع متكامل لتحقيق التحول الرقمي في مصر يتم تنفيذه بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد تم إطلاق وتنفيذ مشروع التحول الرقمي بمحافظة بورسعيد كمرحلة أولى، إلى جانب ميكنة القطاعات الحكومية والخدمية بها وربطها بقواعد البيانات الموحدة للدولة. كما يأتي إطلاق المشروع ليمهد الطريق أمام تعميم التجربة في كافة محافظات الجمهورية، فضلًا عن توحيد أطر تنفيذ برنامج التحول الرقمي الذي تتبناه الدولة. وقد بدأ تنفيذ خدمات السداد عن طريق شركاء شبكة خالص منذ أغسطس عام ٢٠١٩.

A screen grab of Port Said Governmental Services Portal

المشروعات القومية

المشروع القومي للمعاشات

يمثل المشروع القومي للمعاشات الذي أطلق عام ٢٠٠٩ واحدًا من أهم المشروعات المحورية التي نفذتها "اي فاينانس"، حيث يعد المشروع بمثابة درع أمان لأصحاب المعاشات يستطيعون من خلاله الحصول على معاشاتهم في أي وقت ومن أي مكان، وذلك بفضل الانتشار الجغرافي واسع النطاق لماكينات نقاط البيع في جميع المنافذ التأمينية ومكاتب البريد. وقد نجحت الشركة في إدارة وتشغيل ما يقرب من ٦,٧ مليون بطاقة معاشات خلال عام ٢٠١٩.

قنوات صرف المعاشات
١,٢٦٦ نقطة بيع في جميع فروع البنك الزراعي المصري
٢,١٨٤ نقطة بيع في مكاتب التأمين
٨,٦٠٠ نقطة بيع في مكاتب هيئة البريد
ما يزيد عن ٣٠٠ ماكينة صراف آلي فى الهيئات الحكومية
ما يقرب من ١٣,٠٠٠ ماكينة صراف ضمن شبكة 123

التحصيل الإلكتروني للمدفوعات الحكومية

يتيح المشروع القومي للتحصيل الإلكتروني للمدفوعات الحكومية للمستخدمين دفع كافة تعاملاتهم المالية إلكترونيًا عن طريق نقاط التحصيل الحكومية المنتشرة بجميع الوحدات الحسابية على مستوى مصر، والتي يقدر عددها بـ ١٦ ألف نقطة تقريبًا موزعة على بنكي تسوية هما بنك مصر والبنك الأهلي. وقد انطلق التشغيل التجريبي للمشروع في مايو ٢٠١٩ مع إصدار وزارة المالية قراري رقم ٢٦٩ و٧٦٠ لسنة ٢٠١٨ بالتحصيل الإلكتروني لجميع المعاملات المالية الحكومية التي تزيد قيمتها عن ٥٠٠ جنيه. وقد تم تقدير حجم حركات التحصيل بحوالي ٢٢٨ مليون معاملة سنويًا. كما بلغ إجمالي قيمة الحركات التي تمت على نقاط البيع الإلكتروني ٨,٣ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٩.

تكافل وكرامة

يمثل برنامج تكافل وكرامة أول برنامج دعم نقدي مشروط في مصر بالتعاون مع البنك الدولي، حيث يغطي الدعم ٣,١ أسرة في ٥,٩ ألف قرية. وقد سجلت بطاقات تكافل وكرامة ٢٥ مليون حركة خلال عام ٢٠١٩.

مشروع الحيازات الزراعية

تعمل "اي فاينانس" بالتعاون مع وزارة الزراعة والبنك الزراعي المصري على تنفيذ المشروع القومي للحيازات الزراعية، حيث تقوم الشركة بتوفير مجموعة من (الأجهزة الإلكترونية اللوحية) يتم استخدامها في حصر الحيازات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، وفرت الشركة ١٦٠٠ نقطة صرف للسماد في مختلف الجمعيات الزراعية بأربع محافظات هي الغربية وأسيوط وسوهاج وبورسعيد.

مشروع مراقبة توزيع المواد البترولية

في ضوء نجاح المنظومة الإلكترونية لتوزيع وترشيد المواد البترولية والتي أثمرت عن مزايا اقتصادية وتنظيمية عديدة لأطراف المنظومة (وزارة البترول، وزارة المالية، الهيئة العامة للبترول، شركات التوزيع، إلخ)، فقد تم ابرام تعاقد مع الهيئة العامة للبترول يتم تفعيله اعتبارا من أول مايو ٢٠٢٠ ليشمل ضبط ومراقبة توزيع وترشيد المواد البترولية (بنزين، سولار، مازوت) مضافا اليها البوتاجاز والتكامل مع الأنظمة الداخلية للهيئة وتطوير غرفة التحكم بالهيئة لإتاحة كافة البيانات لمتخذ القرار.

شبكة الخدمات الجماهيرية «خالص»

شبكة الخدمات الجماهيرية "خالص"

شبكة الخدمات الجماهيرية "خالص" هي منصة مدفوعات رقمية رائدة وتقوم على توظيف نموذج التبادل التجاري من الشركات إلى مقدمي الخدمة إلى المستهلك (B2B2C) و(B2C)، وهو نموذج يتيح لعملاء الشركة منصة مجمع الفواتير لتنفيذ كافة المدفوعات عبر منظومة وقنوات الدفع الإلكترونية المختلفة والمتواجدة بالسوق، حيث تعتبر الشركة مركزاً لتجميع مختلف فواتير مدفوعات الأفراد بما في ذلك المرافق والخدمات التعليمية وقطاع الاتصالات. وتقوم استراتيجية خالص على التوظيف الأمثل لقنوات المدفوعات الإلكترونية والرقمية والبنية التحتية التي تملكها "اي فاينانس" من أجل توفير خدمات وحلول المدفوعات الرقمية الابتكارية وخدمات تحصيل الفواتير. وتقدم الشركة خدماتها من خلال شركاء "اي فاينانس" وما يربو على ٣٢٠ ألف نقطة بيع مربوطة على شبكة خالص، وذلك لتسهيل وإجراء المعاملات بسوق مدفوعات الأفراد من خلال شبكة تضم ١٣ شريكاً ومقدم خدمة، وأيضاً عبر منصة للمحافظ الرقمية المزودة بخاصية تبادل المعلومات والتي تقوم بخدمة ٣٠ مليون بطاقة و١٢ مليون محفظة في السوق. من جانب آخر تلعب خالص دورًا محوريًا في سوق مدفوعات التجزئة بفضل تشغيلها لواحدة من أكبر شبكات نقاط الدفع الحكومي في مصر، والتي تمثل أحد قنوات التوزيع الحيوية بالإضافة إلى تطوير الشركة لقنوات دفع إلكترونية بالكامل تتوافق مع كافة أدوات القبول من محافظ إلكترونية أو بطاقات بنكية لتمثل منصة شاملة للدفع الرقمي عن طريق المحمول مما يعزز جهود الدولة في تقليل الاعتماد على النقد ودفع عجلة الشمول المالي في مصر.

فصل خالص ككيان مستقل عام ٢٠١٩

في إطار استراتيجية النمو التي تتبناها "اي فاينانس" وبرنامج تعظيم القيمة تمهيدًا لعملية الطرح المرتقب، قامت الشركة بفصل نشاط خالص ككيان قانوني مستقل بدعم من جانب شركاء استراتيجيين، مما سيثمر عن توظيف فرص النمو المرتقبة في المستقبل. وقد تم فصل خالص لتصبح شركة مستقلة تابعة لـ "اي فاينانس" بحيث باتت تحظى بهيكل تنظيمي أكثر فعالية، إلى جانب امتلاك استراتيجيات تشغيلية واضحة تعكس قدرتها على اقتناص الفرص الواعدة بسوق تجزئة المدفوعات. وفي هذا الإطار، كلفت "اي فاينانس" مكتب الاستشارات "سيمون كوتشر" بصياغة رؤية واستراتيجية جديدتين لتلعب خالص دورًا رائدًا في توفير الحلول والخدمات الابتكارية بمجال المدفوعات الإلكترونية لعملاء B2B2C وB2C. وتركز الاستراتيجية الجديدة على تحويل خالص من مركز لتجميع الفواتير إلى شركة رائدة في توفير حلول المدفوعات الرقمية الشاملة، ومتخصصة في أنشطة مسرعات الشركات الناشئة لتكنولوجيا المعلومات. كما تستهدف الاستراتيجية أيضًا، إلى جانب نموذج أعمال الشركة الجديد، النهوض بمستوى مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني وشركات تكنولوجيا المعلومات بسوق الدفع والتحصيل، وذلك عن طريق تحفيز الطلب على حلول الدفع الرقمية في مصر.

محاور استراتيجية الشركة

- تجميع الفواتير: تحتل خالص المركز الأول في تحصيل مدفوعات الفواتير في مصر،
- بوابة المدفوعات: توفر الشركة حلول الدفع الرقمية لمزودي خدمة المعاملات بين الشركات والعملاء (B2C)،
- الحلول الرقمية: تقديم تطبيقات رقمية مختلفة وجديدة،
- حلول المدفوعات للمعاملات بين الشركات والعملاء (B2C): تقوم الشركة بنشر وتشغيل البنية التحتية للمدفوعات،
- القنوات الرقمية: قيادة دفة عملية تطوير حلول المدفوعات الإلكترونية الرائدة للمعاملات بين الشركات والعملاء (B2C)،
- إشراك التكنولوجيا المالية: تحقيق أقصى استفادة من التكنولوجيا الابتكارية والنمو في المستقبل.

أبرز المستجدات التشغيلية لعام ٢٠١٩

شهد عام ٢٠١٩ نموًا ملحوظًا في حجم المعاملات التي نفذتها "خالص" والمتعلقة بخدمات تحصيل مدفوعات الفواتير المقدمة لشركات توزيع الكهرباء في مصر. كما حققت الشركة نموًا سنويًا نسبته ٤٠٠٪ في إجمالي حجم المعاملات المنفذة عام ٢٠١٩، وذلك بفضل التوظيف الأمثل لشبكة تحصيل المدفوعات المنتشرة على نطاق الجمهورية.

بالتوازي مع ذلك، وقعت خالص مذكرات التفاهم مع عدد من الجهات من أجل دعم خطة التحول التي تتبناها الشركة والاستفادة من فرص النمو السوقية، وهي كالتالي:

- توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي من أجل ميكنة عمليات تحصيل قيمة الخدمات للعدادات مسبقة الدفع التي يبلغ عددها ٣٥٠ ألف عداد، مع إمكانية نمو أعدادها لتصل إلى مليوني عداد خلال العام المقبل.
- توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة المصرية للغاز لميكنة عمليات تحصيل قيمة الخدمات من خلال ٤ آلاف نقطة بيع.
- توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة القابضة للكهرباء لتطوير تطبيق للهاتف المحمول لشحن العدادات مسبقة الدفع لجميع المواطنين من خلال المحافظ الإلكترونية باستخدام الكروت اللاتلامسية، فضلًا عن ميكنة مدفوعات تحصيل فواتير ٧ مليون عداد كهربائي مع إمكانية نمو هذا العدد سنويًا.
- توقيع مذكرتي تفاهم مع شركتي فودافون وأورانج يتم بموجبها إتاحة خدمات دفع الفواتير لعملاء المحافظ الإلكترونية لدى شركتي الاتصالات.

هيكل المساهمين

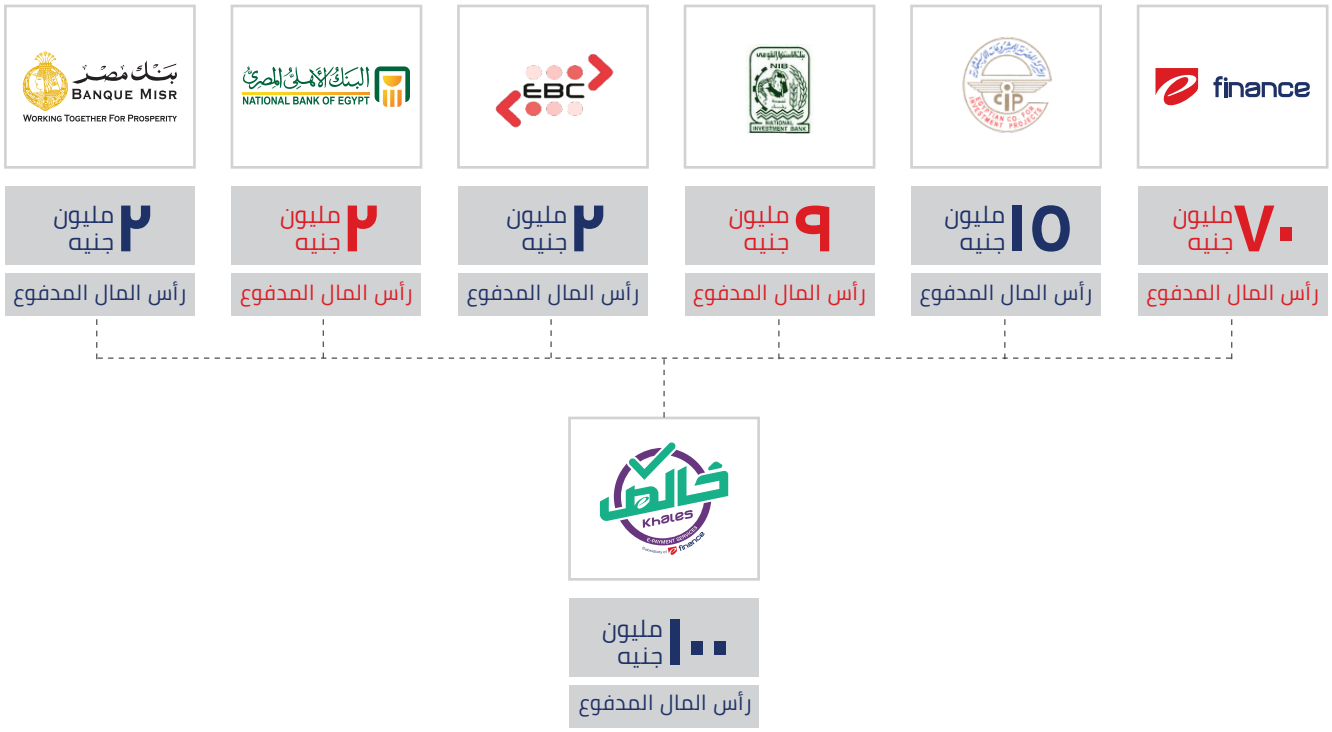

رؤية تطلعية

تعتمد الاستراتيجية التي تتبناها الحكومة بشأن التحول إلى مجتمع رقمي بشكل أساسي على ترسيخ مبادئ وآليات التحول الرقمي والشمول المالي باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من مسيرة التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن مصر تمثل أحد أهم وأكبر الأسواق الناشئة في مجال المدفوعات الإلكترونية، إلا أن السوق المصري ما يزال حديث عهد بمفهوم التحصيل والدفع الإلكتروني، وهو ما يمثل فرصة أمام شركة خالص لتنمية أعمالها.

وتشير الإحصاءات إلى أن أقل من ٥٪ من المواطنين يستخدمون التطبيقات الإلكترونية لسداد فواتير الخدمات، وهو ما يطرح فرصة واعدة أمام خالص لتوظيف قدراتها وإمكانيتها لاستقطاب النسبة المتبقية (٩٥٪) وتوجيهها نحو منظومة تحصيل المدفوعات إلكترونيا من خلال شبكات خالص وشركائها. كما تشير بيانات أخرى إلى نمو حجم معاملات B2C عبر القنوات الرقمية لتبلغ ٢,٧ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٤، علمًا بأن حجم سوق المدفوعات الإلكترونية يمكن أن يصل إلى ١٠ مليار جنيه مع دخول ٤٤ مليون عميل جديد للسوق.

من ناحية أخرى، تسعى خالص إلى البناء على ريادتها السوقية ونجاحها في سوق المدفوعات لعملاء B2B2C، حيث تعتزم الشركة توظيف مواردها التقنية ونموذجها المتكامل بالشكل الأمثل لتطوير خدمات B2C عبر القنوات الرقمية، لتساهم في ترسيخ مكانتها بسوق الدفع الرقمي في مصر.

٣٢٠,٠٠٠+

نقطة بيع (POS)

B2C & B2B2C

نموذج الأعمال

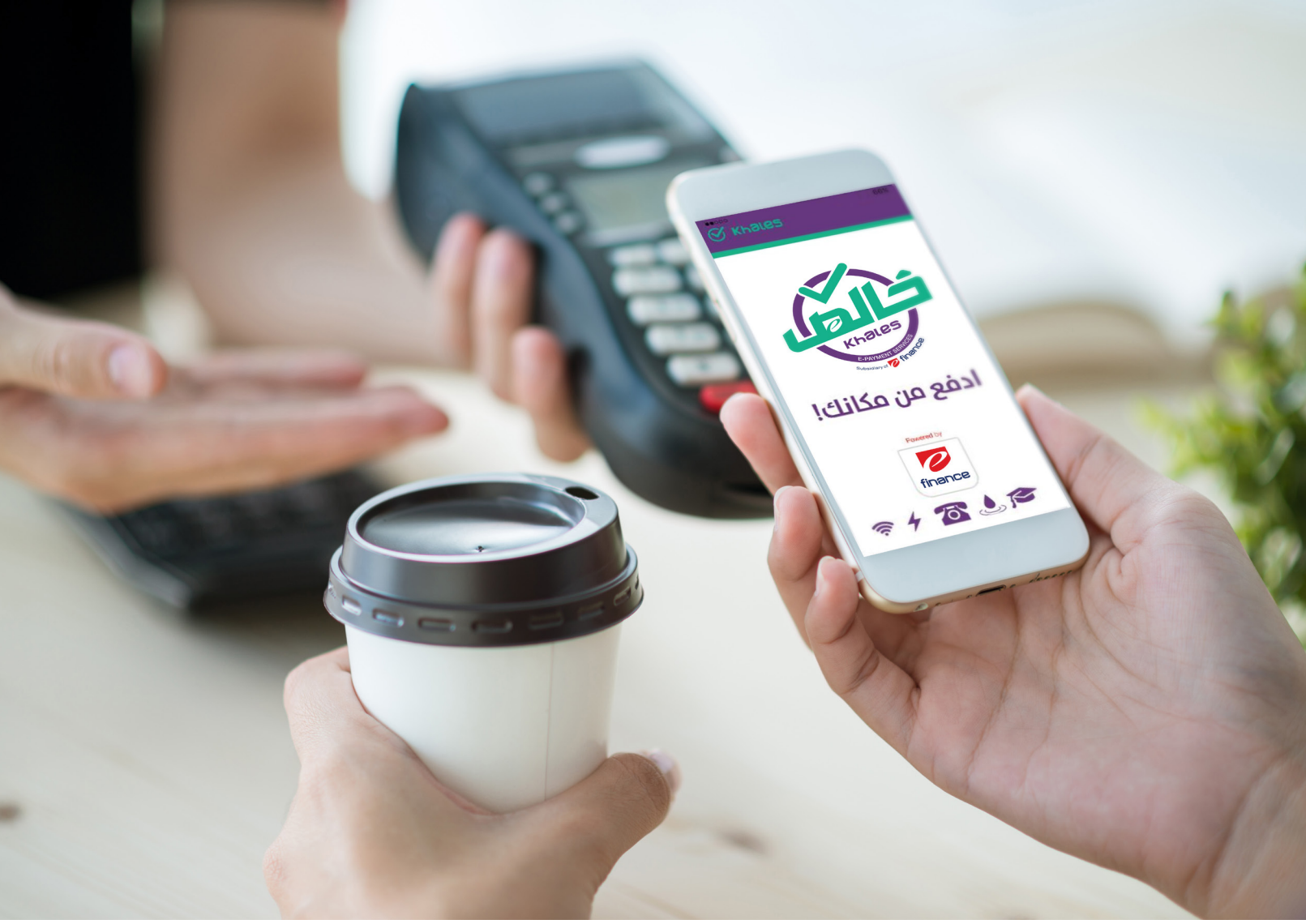

٥▲ مرات

زيادة في حجم انتشار نقاط البيع

%١٠٠▲

معدل تشغيل الخدمة خلال عام ٢٠١٩

٤▲ مرات

زيادة في عدد المعاملات خلال عام ٢٠١٩

١٣▲

شريكاً في شبكة «خالص»

٢▲ مليون

معاملة شهريًا

٦,٦▲ مرة

نمو في إيرادات عام ٢٠١٩

e-cards

شركة تكنولوجيا تشغيل البطاقات الذكية e-cards

تعد شركة تكنولوجيا تشغيل البطاقات الذكية e-cards أحد أهم الشركات التابعة لـ «إي فاينانس»، كما تعد أكبر شركة مصدرة للبطاقات في مصر وأيضًا أكبر مصدر للبطاقات الحكومية، حيث بلغ عدد البطاقات التي يتم إدارتها وتشغيلها في السوق حاليًا من خلال الشركة أكثر من ٤٠ مليون بطاقة. وتتضمن أنشطة الشركة خدمات تشغيل وإصدار البطاقات الذكية، وإتاحة خدمات التشغيل للغير في مجالات وتطبيقات الحلول الذكية المتكاملة. ويتمثل الهدف الأساسي للشركة في تحقيق أقصى استفادة من مكانتها السوقية الرائدة في قطاع تكنولوجيا البطاقات الذكية بمصر من أجل توفير الحلول الذكية التي تخدم أكثر من مجال في القطاعات المختلفة، وذلك من خلال تبني أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في إدارة البيانات وحلول تعريف هوية العملاء (e-KYC).

فصل الشركة ككيان مستقل عام ٢٠١٩

بدأ نشاط مركز البطاقات عام ٢٠٠٩ كنشاط رئيسي تابع لشركة "اي فاينانس" في مجال إنتاج وإصدار البطاقات، حيث اتخذت الشركة عام ٢٠١٩ قرارها الاستراتيجي بفصل النشاط لتصبح e-cards كيانًا قانونيًا مستقلًا. وقد استندت "اي فاينانس" في قرارها على توجه منطقي يقوم على اقتناص الفرص الواعدة بالسوق المحلي والخارجي، فضلًا عن توفير خدمات وحلول إدارة البطاقات الذكية للأطراف الخارجية. كما يأتي التوجه الجديد لشركة e-cards في ضوء تزايد الطلب على البطاقات الذكية في مصر مع توجه المزيد من المؤسسات والجهات نحو التحصيل والدفع غير النقدي، وهو ما يتطلب معه ضخ الشركة المزيد من الاستثمارات في تعزيز قدراتها، وصياغة استراتيجيات واضحة لتنمية الأعمال، وإدخال شركاء استراتيجيين للاستفادة بمقومات النمو في سوق البطاقات، وهي متطلبات يمكن تحقيقها مع استقلال الشركة. بالتوازي مع ذلك، تعتزم e-cards توفير خدمات تعريف شرائح الاتصال الإلكترونية e-Sim لصالح لشركات الاتصالات داخل وخارج السوق المصري. ومن المتوقع أن تقوم الشركة خلال السنوات الثلاثة المقبلة بإنتاج ٣٠ مليون شريحة اتصال تقليدية (SIM) و١٥ مليون شريحة اتصال إلكترونية (e-SIM)، إلى جانب نشر وتفعيل بطاقات (Smart Chip Modules)، فضلًا عن توفير باقة متكاملة من خدمات معالجة بطاقات المدفوعات للبنوك والمؤسسات المالية التي تستخدم النظم العالمية في إدارة وتشغيل البطاقات.

أبرز المستجدات التشغيلية لعام ٢٠١٩

تم توقيع اتفاقية مع وزارة التضامن الاجتماعي وبنك ناصر الاجتماعي لإصدار ٧ ملايين بطاقة خدمات متكاملة، كما نالت الشركة عطاءات لتوريد وإصدار ٧ ملايين بطاقة "ميزة" المدفوعة مقدمًا لصالح بنك مصر والبنك التجاري الدولي والبنك الزراعي المصري وبنك ناصر الاجتماعي وبنك الإسكان والتعمير، وذلك

> توفر e-cards لعملائها باقة شاملة من خدمات وحلول إدارة البطاقات الذكية, بالإضافة إلى إتاحة خدمات التشغيل للغير

في إطار جهود الحكومة لتعزيز الشمول المالي والتحول نحو مجتمع غير نقدي في مصر. ويوفر كارت ميزة لحامليه من موظفي الحكومة سهولة إجراء معاملات الدفع الإلكتروني، ويتيح أيضًا لعملائه سحب المبالغ النقدية من ماكينات الصراف الآلي وتنفيذ عمليات الشراء التقليدية والشراء عبر الإنترنت داخل مصر.

وقد قامت الشركة بضخ استثمارات تتعدى ٣٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩ لشراء تقنية الطباعة الملونة فائقة التأمين (Drop on Demand) وهي أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة في ماكينات طبع البطاقات، وذلك حتى يتسنى لها تنفيذ التعاقدات الخاصة ببطاقات تعريف الهوية الذكية حيث تتيح التكنولوجيا الجديدة للشركة طبع الصور الملونة على البطاقات بشكل آمن وبجودة عالية مع توفير الحلول السريعة والشاملة لإصدار البطاقات وإنتاجها، وهي الميزة التي ستمنح الشركة تفردًا في مجال إصدار وإنتاج البطاقات.

وتضم الاستراتيجية الاستثمارية الجديدة التي تبنتها الشركة توسيع مباني الشركة من أجل استيعاب أحدث الوسائل والتقنيات التكنولوجية التي ستوظفها e-cards مستقبلًا. وفي مطلع عام ٢٠٢٠، تم اتخاذ كافة الإجراءات لتأسيس شركة جديدة تحمل اسم e-cards.

الأهداف المستقبلية

يدرس البنك المركزي صياغة قواعد تنظيمية جديدة تتيح استخدام آليات توثيق الهوية الرقمية أو "اعرف عميل e-KYC"، وذلك في إطار توجه الحكومة المصرية لتعزيز التحول الرقمي، الأمر الذي يطرح فرصة فريدة أمام e-cards لإنشاء منصات ونظم متكاملة تقدم تكنولوجيا تحقيق هوية العملاء الرقمية.

كما تستهدف شركة e-cards العديد من القطاعات الأخرى من خلال توظيف وتطبيق التكنولوجيا في مجالات المدن الذكية وقطاع النقل والمواصلات بالإضافة إلى الاستفادة من البطاقات المصدرة للمجتمعات والمدن الذكية في تشغيل وإدارة العدادات الذكية الخاصة بالخدمات المقدمة مثل الكهرباء والمياه والغاز.

هيكل المساهمين

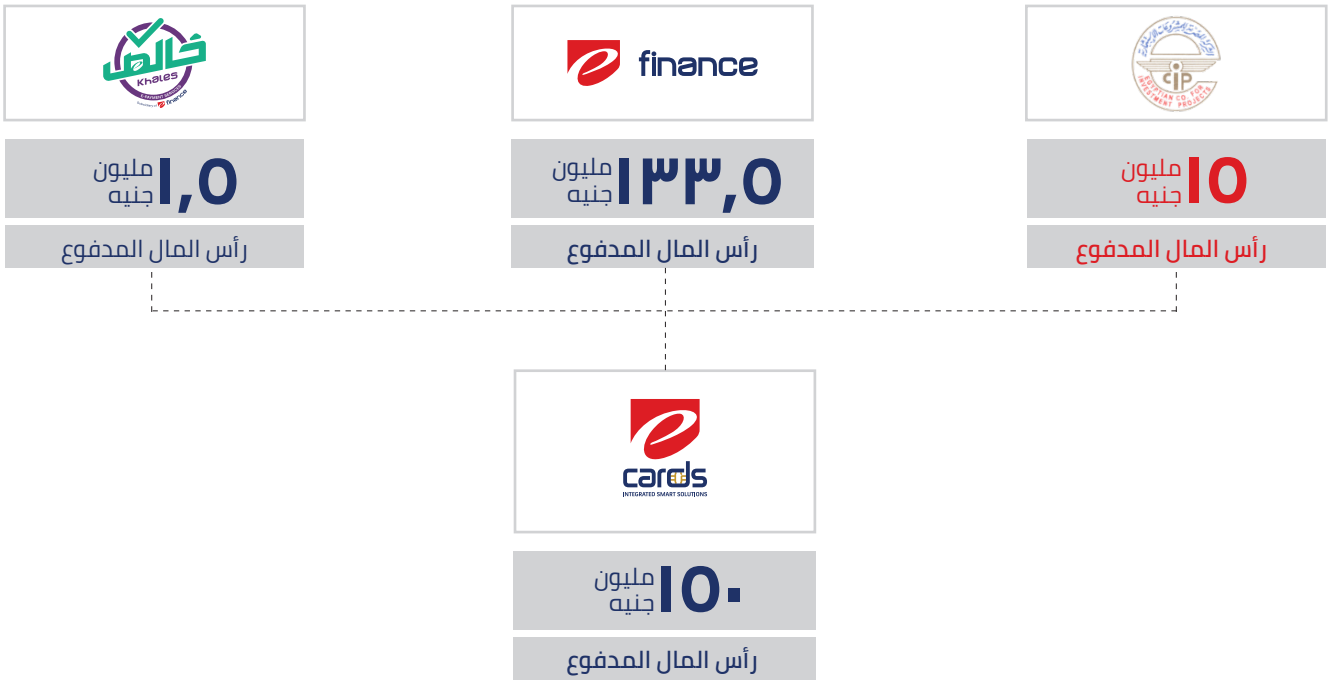

٤٠+ مليون

بطاقة تم إصدارها لصالح هيئات حكومية وقطاعات مصرفية وغير مصرفية

#١

في سوق إصدار وإنتاج البطاقات مع حصة سوقية تبلغ ١٠٠% من البطاقات الحكومية

٣٠+ مليون بطاقة

الطاقة الإنتاجية للبطاقات سنويًا

١٥٠+ ألف بطاقة يوميًا

طاقة إنتاج البطاقات الذكية
(laser engraving، magnetic personalization، smart card)
(personalization

١٩%

زيادة في حجم الإيرادات مقارنة بعام ٢٠١٨

١٥+ ألف بطاقة يوميًا

طبع حراري

e-aswaaq

شركة التجارة الإلكترونية e-aswaaq

استهلت "اي فاينانس" توسعاتها المخططة في مجال التجارة الإلكترونية خلال نوفمبر ٢٠١٩ عبر اتخاذ قرار تأسيس شركة e-aswaaq، وهي شركة متخصصة في تكنولوجيا تشغيل منصات التجارة الإلكترونية لخدمة قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة في مصر. وسوف توفر الشركة حزمة متكاملة من خدمات إدارة وتشغيل الأسواق الإلكترونية المتخصصة وخدمات التمويل متناهي الصغر فضلاً عن توظيف آليات السوق لخلق فرص تصديرية جديدة للمصدرين المصريين في الأسواق الخارجية. وبما أن الزراعة هي الركيزة الأساسية للاقتصاد المصري ومصدر رئيسي للدخل القومي، فقد تقرر بدء المرحلة الأولى بإنشاء منصة تجارة إلكترونية للقطاع الزراعي.

جدير بالذكر أن القطاع الزراعي في مصر يعد من أهم الركائز الأساسية في تنشيط الاقتصاد الوطني والنهوض به إلى مراحل متقدمة، حيث يسهم قطاع الزراعة والأعمال الزراعية بما يقرب من ١٧٪ من الناتج القومي الإجمالي ويعمل بها ما يشكل نسبة ٣٢٪ من سوق العمل المصري. كما تجدر الإشارة إلى أن ٢٠٪ من إيرادات القطاع الزراعي تأتي من العملة الأجنبية، ومن ثم فقد ظهرت فكرة إنشاء منصة للتجارة الإلكترونية لهذا القطاع الحيوي والهام.

وفي إطار المواءمة مع أهداف وخطط الحكومة المصرية في التحول الرقمي والشمول المالي لخدمة وتطوير القطاع الزراعي، قامت "اي فاينانس"بتوظيف خبراتها الهائلة في قطاع المعاملات المالية الرقمية في مصر وكذلك القدرات الحالية التي تحظى بها الشركة من واقع عملها على تشغيل وإدارة المشروع القومي لمنظومة الحيازات الزراعية ومساهمتها في رقمنة القطاع الزراعي من خلال استحداث وإطلاق مشروع "كارت الفلاح".

وبالتعاون مع وزارة الزراعة والبنك الزراعي المصري، أعلنت e-aswaaq في مطلع عام ٢٠٢٠ عن إطلاق منصة AgriMisr.com، وهي أول منصة متكاملة للتجارة الإلكترونية مخصصة لخدمة القطاع الزراعي في مصر.

سوق القطاع الزراعي

٥,٠٠٠+
جمعية تعاونية

٥+ مليون
عدد المستفيدين من منظومة الحيازات الزراعية

١٠٠+ مليار جنيه
سوق الإقراض المستهدف

١٧%+
مساهمة القطاع الزراعي فى الناتج المحلي الإجمالي

هيكل المساهمين

وسوف تتبع المنصة نهجًا انفتاحيًا لتعظيم الاستفادة من مقومات السوق الواعدة وكذلك تلبية توجيهات الحكومة المصرية بفتح أسواق جديدة لصادرات مصر الزراعية، نظرًا للمردود الإيجابي المتوقع على الاقتصادي الوطني ككل.

ويقوم المشروع بصفة أساسية على ربط كافة أطراف المنظومة الزراعية مع تنظيم وتيسير المعاملات التجارية بينهم باستخدام سوق إلكترونية شاملة للعرض والتسويق والتجارة. كما توفر المنصة حزمة إضافية من الخدمات المالية اللازمة لعمليات البيع والشراء والادخار وكذلك الخدمات التمويلية للمنتجين لدعم حركة الإنتاج في إطار جهود الشمول المالي التي تتبناها الدولة المصرية.

خطة تطوير الأعمال

في إطار التركيز الأولي على إنشاء وتنمية منصة التجارة الإلكترونية لخدمة القطاع الزراعي، قامت e-aswaaq بتوقيع عدة مذكرات تفاهم لدعم استراتيجيتها المستقبلية مثل التعاون مع البرنامج العالمي للغذاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة (WFP) وبرنامج معمل الابتكار التكنولوجي لمنظمة الأمم المتحدة (UNTIL) وكذلك منظمة المعونة الأمريكية (FAS – USAID). كما قامت بتوقيع مذكرات تفاهم أخرى مع بنوك عديدة تشمل البنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنك الزراعي المصري.

وبمجرد إطلاق وتشغيل منصة التجارة الإلكترونية للقطاع الزراعي، تعتزم e-aswaaq إعادة تطبيق تلك التجربة بإنشاء منصات مماثلة لخدمة قطاعات الأعمال المختلفة، مستفيدة من الخبرات المكتسبة وسجل نجاحات AgriMisr واستخدامها كمعيار قياسي للمنصات الأخرى المقرر إنشاؤها في المستقبل.

مركز الاتصال

قامت «اي فاينانس» بإضافة ٤٠٠ وحدة اتصال جديدة داخل مركز الاتصال الجديد مساهمة بذلك في رفع الطاقة الاستيعابية للمركز

يقدم مركز الاتصال التابع "اي فاينانس"خدمات التعهيد للغير على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، في إطار باقة الخدمات الشاملة والمتكاملة التي تطرحها الشركة أمام عملائها من الجهات الحكومية والبنوك والمنظمات المجتمع المدني وشركات التجزئة والإنشاءات، علمًا بأن مركز الاتصال يقوم بخدمة ما يربو على ١٥ مليون عميل لتلك الجهات المتنوعة.

أبرز المستجدات التشغيلية لعام ٢٠١٩

قامت الشركة بإضافة ٤٠٠ وحدة اتصال جديدة داخل مركز الاتصال للمساهمة في رفع الطاقة الاستيعابية للمركز خلال عام ٢٠١٩، بالتزامن مع نجاح المركز في استقطاب ٦ عملاء جدد من الشركات العاملة في مجالات صناعية مختلفة، ومن بينها "إنما" للتطوير العقاري، والبنك الزراعي المصري، ومستشفى الناس، و"كاش مصر"، وأكاديمية ETA، ومؤسسة مصر الخير. وقد عمل مركز الاتصال خلال ٢٠١٩ على صياغة استراتيجية نمو تستهدف توسيع نطاق استقطاب العملاء وتبني نموذج المزود المستقل لخدمات التعهيد للغير.

وسوف يتيح النموذج الجديد لشركة "اي فاينانس" اجتذاب عملاء جدد بالتوازي مع الاستمرار في خدمة عملائها الحاليين. وتضم قائمة العملاء المحتملين للمركز خلال الفترة المقبلة على سبيل المثال وليس الحصر، شركات وهيئات عاملة في صناعة الدواء، والتجزئة، والعقارات، والاتصالات.

رؤية تطلعية

يبلغ الحجم الحالي لسوق أنشطة التعهيد الخاصة ٥٠ ألف أخصائي خدمة عملاء ودعم فني في مصر، وتشير التقديرات بأن السوق سيحقق نموًا بنسبة ٤٥٪ ليصل إلى ٩٠ ألف أخصائي خلال السنوات الثلاث المقبلة، مع توقعات بنمو أنشطة خدمات التعهيد لصالح الشركات الأجنبية (Offshore accounts) بنسبة ٣٧٪ خلال نفس الفترة.

وفي ضوء التحول الرقمي السريع الذي تشهده الساحة المصرية واتجاه الدولة نحو ميكنة القطاعات الاقتصادية، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي خط التواصل الأول بين مزودي الخدمات الرقمية والتكنولوجية وعملائهم. ومن هذا المنطلق، تواصل "اي فاينانس" الحفاظ على قدراتها التنافسية العالية عن طريق تحديث مركز الاتصال بأحدث المنظومات التكنولوجية والقدرات الحديثة لتحليل البيانات.

وبالتوازي مع تطوير البنية التحتية التكنولوجية، حرصت الشركة على تزويد مركز الاتصال بفريق عمل يضم نخبة من الكوادر والكفاءات، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات مستوى الخدمة الهادفة إلى تحسين تجربة العملاء، والتعامل بكفاءة مع البلاغات المقدمة عن طريق الخدمات الصوتية والفيديو والمحادثات والرسائل القصيرة وغيرها.

وقد تحول مركز اتصال "اي فاينانس" إلى الشريك الرقمي المفضل في مصر لعدد من الهيئات والجهات، بفضل تبنيه لأحدث الوسائل التكنولوجية، وامتلاك منظومة احتياطية وخطط للتعامل مع الطوارئ، فضلاً عن امتلاك منظومة اتصالات متعددة القنوات (Omnichannel) وتبني استراتيجية تطلعية متكاملة من أجل المساهمة الفعالة في جهود التحول الرقمي بالدولة المصرية.

▲ ١٢٠٪ نمو الإيرادات مقابل ٢٠١٨	▲ ٨٠٠ وحدة اتصال	▲ ٢ عدد مراكز الاتصال
▲ ١,٨ مليون مكالمة شهريًا	▲ ٦ عملاء جدد	▲ ٧ مجالات يتم خدمتهم

e-finance
Partner of Choice
Success is
falling nine times
and getting up ten
24h
Success
at work starts
by adopting
a positive attitude
Help!
24h
Think Positive
Talk
Positive
Feel Positive
Live
Support
24h

خدمات الحوسبة السحابية

قامت «اي فاينانس» بتعزيز منظومتها للمدفوعات الإلكترونية من خلال الهيكل القوي لبنيتها التكنولوجية بما يضمن استمرارية واستقرار الأعمال والحلول المقدمة للعملاء.

قامت "اي فاينانس" بتعزيز منظومتها للمدفوعات الإلكترونية من خلال الهيكل القوي لبنيتها التكنولوجية بما يضمن استمرارية واستقرار الأعمال والحلول المقدمة للعملاء. ويمنح الهيكل الجديد شركة "اي فاينانس" القدرة على توفير مزيد من حلول وخدمات الحوسبة السحابية لعملائها مثل خدمات الاستضافة والتطوير، فضلًا عن توفير تطبيقات تأمين البنية الأساسية والاتصالات عن طريق التكامل مع منصة المعاملات TIBCO.

بالتوازي مع ذلك، تعمل الشركة على تحقيق أقصى استفادة من شراكاتها الاستراتيجية مع مزودي خدمات الإنترنت والخدمات التكنولوجية وتوظيفها بالشكل الأمثل من أجل تأمين البيانات وضمان استمرارية الخدمات التي توفرها لعملائها، علمًا بأن قطاع تكنولوجيا المعلومات يقوم بتشغيل مركزي بيانات من الطبقة Tier 3 في موقعين رئيسيين لتخزين البيانات في مصر، وذلك من أجل تزويد عملاء الشركة بالقدرة الفائقة على تخزين البيانات وتشغيل التطبيقات ذات الأهمية القصوى دون حدوث أي انقطاع في عملها.

أبرز المستجدات التشغيلية عام ٢٠١٩

تأمين البيانات

قام قطاع الحوسبة السحابية في "اي فاينانس"، بالتعاون مع إدارة أمن المعلومات، بإنشاء منصة متخصصة في مراقبة تأمين خدمات الشركة المختلفة وتحليل محاولات الإختراق من أجل تعزيز المنظومة الأمنية للبيانات، وذلك خلال عام ٢٠١٩. وقد تم تصميم منصة تأمين البيانات باستخدام تكنولوجيا مقدمة من شركة (LogRhythm) الأمريكية، المختصة بخدمات معالجة معلومات الأمن وبيانات التسجيل وكشف ومراقبة الشبكات ونقاط النهاية وتحليلات الأمن.

إدارة خدمة العملاء

تتطلع "اي فاينانس" إلى تعظيم كفاءة خدمة العملاء بما يحقق مردودًا إيجابيًا قويًا على الشركة والمستخدمين، وذلك من خلال تطوير نظام استلام طلبات توفير الخدمات ومراقبة الأعطال اليومية، وذلك من خلال تكنولوجيا تطورها شركة BMC Software. ويطرح النظام الجديد مجموعة نماذج جديدة للتواصل بين العملاء والقطاع، فضلًا عن تزويد العملاء بالتقارير وإدارة أدوات المعلومات، وهو ما سيسهل سير الأعمال يوميًا.

تطوير خدمات الحوسبة السحابية

في إطار تدعيم إدارة المشروعات، عمل قطاع خدمات الحوسبة السحابية على تحديث منظومة وبنية تكنولوجيا المعلومات لتتماشى مع أحدث الاتجاهات العالمية، مما أثمر عن تعزيز كفاءة وقدرة "اي فاينانس" لاستيعاب عدة مشروعات كبيرة في آن واحد، ومن بينها مشروعات تحصيل الضرائب، والشركة المصرية لتكنولوجيا المعلومات MTS.

ومن ناحية أخرى، نفذ قطاع خدمات الحوسبة السحابية بالشركة مجموعة من تدابير خفض التكاليف، مما أسهم في انخفاض نفقات القطاع بنسبة ٣٠٪ خلال عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠١٨. ويعود نجاح خفض التكاليف بشكل أساسي إلى تعديل العديد من عقود الصيانة مع المصنعين بالإضافة إلى إعادة تصميم الأجهزة والبنية الأساسية المستخدمة في تنفيذ المهام.

المشروعات الجديدة

نجح قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال عام ٢٠١٩ في تنفيذ العديد من المشروعات الاستراتيجية لمجموعة من كبار العملاء ومنها العديد من مشروعات الإستضافة لمصلحة الضرائب وشركة MTS وآخرين، هذا بخلاف مشروعات تطوير البنية التحتية للعملاء ومن بينها تطوير مركز بيانات احتياطي خاص ببرنامج التأمين الاجتماعي الذي تنفذه الحكومة المصرية. ويعد المشروع واحدًا من أهم المشروعات الاستراتيجية الهامة لوزارة التضامن الاجتماعي في ظل نشوب حريق بمركز البيانات الرئيسية التابع للشركة عام ٢٠١٧ والذي كان الممكن أن يكون له تأثير سلبي كبير بسبب فقدان البيانات من جراء الحريق.

ومن بين المشروعات الأخرى التي نفذها القطاع خلال عام ٢٠١٩، تحديث بنية تكنولوجيا المعلومات في أكثر من ٤٠٠ مكتب للتأمينات الاجتماعية بجميع أنحاء وربوع الجمهورية، بما يضمن استمرارية واستقرار الخدمات التي تقدمها المكاتب للمواطنين. ويضاف إلى تلك الإنجازات تطوير مركز بيانات لصالح بنك الاستثمار القومي، الأمر الذي انعكس بشكل كبيرة على تمتع البنك بقدرة تقديم الخدمات وفق أعلى مستوى.

رؤية تطلعية

تشكل البيانات الضخمة في الوقت الحاضر أهمية كبيرة في عالم الأعمال، ومن بينها شركة "اي فاينانس" التي تقوم بإدارة وتشغيل العديد من المشروعات القومية ذات الأهمية الاستراتيجية، ومن بينها معالجة أحجام هائلة من البيانات، علمًا بأن معالجة البيانات الضخمة والاستفادة منها تتطلب الاستثمار في قدرات التحليل من أجل رصد الفرص الواعدة وتوفير رؤى ثاقبة أمام صناع القرارات والسياسات الاستراتيجية في مجال الأعمال والشركات. وعلى هذه الخلفية، تعتزم الشركة توظيف مقومات النمو التي يحظى بها سوق تحليل البيانات إلى جانب قدرتها على الاستفادة من بيانات العملاء في إنشاء منصات لإدارة وتحليل البيانات، والتي يمكن أن تستخدمها الشركة في اقتناص الفرص السوقية وتعظيم المردود الإيجابي لعملائها.

من ناحية أخرى، تختص "اي فاينانس" بكونها الشركة الوحيدة في مصر التي تمتلك طاقات معاجلة مجموعة متنوعة من البيانات. ومن المؤكد أن القدرات المميزة وسجل الشركة الحافل بالإنجازات والنجاحات على صعيد التكنولوجيا سيساهم بقوة في تنمية أعمالها وأنشطتها. ومن ثم أطلقت الشركة مشروع «Eagle Eye» لتحقيق الاستفادة القصوى من البيانات، حيث يهدف المشروع إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية هي: استقطاب عملاء جدد، واستحداث حلول وخدمات جديدة، وزيادة الإيرادات من الخدمات، بالإضافة إلى تعظيم الربحية.

وترتكز الاستراتيجية التي تتبناها الشركة لتعظيم الاستفادة من البيانات الضخمة على إنشاء منصات معتمدة على تحليل البيانات وتستقي مدخلاتها من البيانات الحالية والمستقبلية التي تمتلكها الشركة، على أن تسخر الشركة تلك المنصات لخدمة أنشطتها، وشركاتها التابعة، أو أي من عملائها.

ومن المقرر أن يساهم إنشاء المنصات في تحقيق المنفعة لكثير من الهيئات الحكومية، وإمدادها بالتوصيات الدقيقة والرؤى الثاقبة لتوجيه خطط التنمية التي تنفذها مع التوظيف الأمثل لاستثماراتها وأوجه الإنفاق لديها. كما يهدف المشروع إلى تعزيز أمن البيانات وتحويلها إلى مجموعة بيانات متكاملة، وتجميع حزم البيانات المتشابهة، إلى جانب توظيف علوم البيانات والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي في تحليل تلك البيانات وتسخير مخرجاتها لتنمية أعمال الشركة. وفي هذا الإطار تعتزم "اي فاينانس" توسيع نطاق المشروع ليشمل خدمات إعداد التوقعات استنادًا لتاريخ البيانات المتاحة.

جدير بالذكر أن الشركة قد قامت خلال عام ٢٠١٩ بتحليل البيانات المتاحة لديها وأجرت تقييمًا لعدة تقنيات مختلفة قبل أن تطلق مشروع Eagle Eye في عام ٢٠٢٠، إلى جانب تحقيق عدة إنجازات على صعيد توحيد أدوات عرض البيانات، وإنشاء برامج إعداد تقارير ونتائج الأعمال، فضلًا عن مواصلة تعزيز هيكل البيانات.

استحدثت «اي فاينانس» خدمة جديدة متخصصة في إنشاء وتشغيل منصات تحليل البيانات, حيث تعتزم الشركة إطلاق الخدمة من خلال

تأسيس منصات ذات معايير موحدة لإعداد التقارير باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية من الشركات العالمية المتخصصة.

إطلاق مشروع Eagle Eye المعني بتأسيس منصات تحليل البيانات الضخمة ومنصات تنقيح البيانات, على أن ينطلق المشروع في النصف الأول من عام ٢٠٢٠.

تأسيس منصات خاصة بالشركات والأعمال تتيح للإدارة ومتخذي القرار التوظيف الأمثل لمختلف البيانات, على أن تبدأ عملية التأسيس في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠.

دعم العمليات التشغيلية

الدعم الفني الميداني

تقدم "اي فاينانس" خدمات الدعم الفني لعملائها على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع عبر ٢٧ محافظة مصرية، حيث يضم فريق العمل نخبة من ٣٥٠ مهندسًا تتمثل مهمتهم في تقديم خدمات الدعم التقني والتشغيلي والميداني لعملاء الشركة. وتشمل القائمة الخدمات التالية:

- التدريب وورش العمل
- إعداد المواقع ونشر الخدمات
- الدعم الفني
- صيانة نقاط البيع
- خدمات التجار

أبرز المستجدات التشغيلية لعام ٢٠١٩

مشروع نقاط البيع الحكومية

قامت "اي فاينانس" بتطوير منظومة جديدة للتحصيل الحكومي خلال عام ٢٠١٩، من خلال ماكينات نقاط البيع الحكومي (GOV-POS)، مع تدعيم المنظومة بخدمات الدعم الفني الميداني وخدمات الدعم عن طريق الهاتف فضلًا عن خدمات الصيانة. وقد نجح قسم الدعم الفني الميداني بتفعيل أكثر من ١٣ ألف ماكينة نقاط البيع خلال عام ٢٠١٩.

المرحلة الثانية من منظومة الحيازة الزراعية

نجح فريق الدعم الفني في إطلاق المرحلة الثانية من منظومة الحيازات الزراعية، وأجرى ما يربو على ١٨٠٠ دورة تدريبية وجلسة توعية، مع إعادة تدريب وتشغيل ٤١٥ وحدة من خلال نظام URL الجديد.

نظام المدفوعات للشركات CPS

واصل قسم الدعم الفني إسهاماته لتطوير نظام المدفوعات للشركات، حيث حقق القسم ١٢ مليون جنيه على هيئة رسوم لخدمات تفعيل ما يربو إلى ألفين شركة جديدة خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٤٠٠ شركة خلال عام ٢٠١٨. كما قام القسم بتنظيم دورات تدريبية وتفعيل ١٥٥ شركة متوقفة، إلى جانب تقديم الدعم الفني الميداني لأكثر من ألفين شركة، حيث بلغ عدد المتدربين أكثر من ألفين وثمانمائة متدرب.

الدعم الفني الميداني

توفر الشركة باقة شاملة من خدمات الدعم الفني الميداني وفقًا للمعايير الدولية مع عقد اتفاقيات مستوى تقدم خدمة لكل العملاء

24/7

خدمات الدعم الفني على مدار الساعة

+٣٥٠

خبير ومهندس دعم فني

٢٧

مركز دعم خدمات منتشرة بجميع محافظات الجمهورية

يعمل فريقي الدعم الفني الميداني والهاتفي على دعم العمليات التشغيلية للشركة وتقديم خدمات الدعم التقني والتشغيلي والميداني والهاتفي للعملاء

مركز خدمات الدعم الفني الهاتفي

تقدم "اي فاينانس" خدمات الدعم الفني الهاتفي على مدار الساعة طوال أيام السنة لاستقبال وحل البلاغات الواردة من جميع مستخدمي الحلول التي تقدمها الشركة وهم عملاء الشبكة المالية الحكومية (خدمات الدفع والتحصيل والموازنة العامة للدولة وحساب الخزانة الموحد)، وعملاء شبكة الحماية الاجتماعية (خدمات دفع المعاشات وبرنامج تكافل وكرامة) وعملاء شبكة الخدمات الجماهيرية خالص.

تواصل "اي فاينانس" تطوير خدمات التحول الرقمي لديها من خلال الاستثمار في تطبيق Remedy الذي يعد واحدًا من أفضل أنظمة الاتصالات في العالم الموجهة لمساعدة العملاء، حيث يوفر النظام أداءً فائق الجودة فيما يتعلق بتقديم الدعم المتطور لخدمات تكنولوجيا المعلومات. ويتيح التطبيق للشركة إمكانية ربط الخدمات المقدمة للعملاء بالبنية التكنولوجية للشركة، بما يساهم في تلافي آثار التغيرات التي يمكن أن تحدث على مستوى الخدمات من خلال توفير تقارير لحظية عن سير العمليات والأنشطة.

ويقوم مركز الدعم الفني الهاتفي بتوفير الخدمات التالية:

- مراقبة ومتابعة مستوى الخدمة
- تلقي وإدخال بلاغات العملاء
- تقديم المستوى الأول للدعم الفني
- نقل البلاغ لأقسام أخرى في حالة عدم الحل الفوري
- بناء قاعدة بيانات للعملاء والمشروعات

أبرز المستجدات التشغيلية لعام ٢٠١٩

قام مركز خدمات الدعم الفني الهاتفي بحل ما نسبته ٦٥٪ من إجمالي ١٦ ألف بلاغ تقريبًا فيما يخص مشروع تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيًا، بينما وصلت نسبة الامتثال باتفاقية مستوى الخدمة إلى ٩٩٪. كما استعانت الشركة بوكالة "نيلسون" العالمية لإجراء استطلاع رأي لقياس رضا العملاء عن مستوى الخدمة المقدمة، حيث عبر غالبية المستطلع آرائهم عن رضاهم تجاه خدمات الشركة.

٣٥+

مهندس دعم يعملون على مدار الساعة طوال ٧ أيام

٣٥+ ألف

عدد البلاغات المستلمة شهريًا

٩٧%+

معدل الرد على البلاغات والحوادث

٧٣%+

معدل حل بلاغات المشكلات والأعطال والباقي من خلال إدارات أخرى

الاستراتيجية

تسعى «اي فاينانس» إلى تنمية الأنشطة التشغيلية والتوسع بباقة الخدمات المقدمة من خلال تحديث نموذج الأعمال لتعزيز التضافر والتكامل في قطاع المعاملات المالية الرقمية. وتعتزم الشركة استحداث أنشطة جديدة في مجالات ابتكارية تشمل معالجة وتحليل البيانات وتقديم خدمات الأمن السيبراني وتشغيل منصات التجارة الإلكترونية وبرامج مسرع الشركات الناشئة.

الاستراتيجية التطلعية للشركة

تمهيدًا لعملية الطرح المرتقب في البورصة المصرية، قامت "اي فاينانس" بتكليف مكتب الاستشارات Ernst & Young بالمساعدة في إعادة تصور التوجه الاستراتيجي للشركة، مع تحديث التوجه التجاري والمالي بما يسمح بالتوظيف الأمثل لمقومات النمو الواعدة التي تنفرد بها الشركة وتعظيم العائد والمردود المباشر لجميع الأطراف ذات العلاقة، إلى جانب المساهمة الفعالة في تنفيذ أجندة التحول الرقمي والشمول المالي ضمن استراتيجية «رؤية مصر ٢٠٣٠». وتهدف الاستراتيجية الجديدة، المكونة من أربعة محاور رئيسية، إلى تعزيز الطاقات الحالية للشركة والاستفادة بما تحظى به من مقومات تنافسية، مع مواصلة استحداث الحلول الرقمية التي تعود بالمنفعة المباشرة على الاقتصاد والمواطن على حد سواء، وأيضًا ترسيخ ريادة "اي فاينانس"باعتبارها الشريك الأمثل لتحقيق التحول الرقمي سواء للهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص على حد سواء.

وتم تحديث بيان الرؤية والرسالة ليعكس كل منهما أهداف الشركة المتمثلة في تعظيم المردود الإيجابي للاقتصاد والمواطن من خلال تطوير الخدمات الابتكارية والحلول التكنولوجية الجديدة.

وفي هذا الإطار، تتطلع "اي فاينانس" إلى مواصلة الاستثمار في تنمية الطاقات البشرية والقدرات التكنولوجية وتطوير الحلول المتطورة لدعم خطة التحول الرقمي في مصر على أن تدرس التوسع بهذه التجربة الناجحة في أسواق أخرى خلال المرحلة المقبلة. وبناء على ذلك قامت الشركة بإعادة تبويب باقة الخدمات الحالية لتناسب محاور الاستراتيجية الجديدة والتي تتمثل في: الحلول الرقمية المتكاملة، والخدمات الرقمية، ومنصات المدفوعات، ومسرعات الأعمال للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

الرؤية

توظيف الحلول الرقمية لتعظيم المردود الإيجابي للاقتصاد والمواطن.

الرسالة

الاستثمار في الطاقات البشرية والتكنولوجيا لتطوير الخدمات الابتكارية والحلول التقنية الحديثة في مصر وخارجها.

المحور الأول: الحلول الرقمية المتكاملة

تطوير نظم ذات مواصفات خاصة ومرونة عالية، ومنها منظومة إدارة الرواتب والمعاشات وبرامج الحماية الاجتماعية ومنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFIMS) ومنظومة مراقبة توزيع المواد البترولية.

المحور الثاني: منصات المدفوعات

الربط بين جميع أطراف منظومة الدفع وتمكين المتعاملين من أداء وتنفيذ المعاملات الرقمية بسهولة ويسر. وتسعى "اي فاينانس" لتنمية هذا القطاع الحيوي عبر توظيف خبراتها المتضافرة في تشغيل وإدارة منصات وقنوات المدفوعات الرقمية لصالح العديد من الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع المصرفي وغير المصرفي، ومنها: ١) منصة تشغيل قبول أجهزة نقاط البيع والصراف الإلكتروني (Acquiring) بالاعتماد على محول مدفوعات مالية مؤمن ومطور وفقاً للمعايير العالمية وبوابة مدفوعات من أجل تنفيذ أكبر عدد من المعاملات المالية في مصر، ٢) تشغيل منصة المدفوعات والتحصيل الحكومية الإلكترونية داخل فروع البنوك وعبر القنوات الإلكترونية الموجهة لخدمة قطاع الشركات (CPS)، ٣) تشغيل منصات الدفع الإلكتروني للشركات والعملاء (B2C) من خلال شبكة الخدمات الجماهيرية «خالص»، ٤) التوسعات الجديدة في قطاع التجارة الإلكترونية وتطوير منصات خاصة لإدارة طلبات الإقراض متناهي الصغر في إطار المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف الشمول المالي بالدولة، ٥) تشغيل منصة إدارة متطورة لتقديم خدمات التشغيل لأطراف أخرى ومزودة بأحدث الأدوات مثل خدمات تحديث البيانات إلكترونيًا (e-KYC) وحلول إدارة النماذج المتعددة (multiapplication solutions).

المحور الثالث: الخدمات الرقمية

تعظيم المردود من أنشطة المنصات والحلول الرقمية: يمثل هذا المحور أحد الأركان الرئيسية بنموذج أعمال الشركة، فإلى جانب الخدمات القائمة مثل خدمات التعهيد والتشغيل للغير واستضافة البيانات (data hosting) وخدمات كل من ماكينات الصراف الآلي وإدارة نقاط البيع ومراكز الإتصال وخدمات البطاقات والحلول الذكية، تسعى "اي فاينانس" لمواصلة الارتقاء بقدراتها وتقديم خدمات جديدة تلبي متطلبات السوق، ومن بينها أنشطة تحليل ومعالجة البيانات والأمن السيبراني وخدمات الاستضافة المتقدمة.

المحور الرابع: مسرع الأعمال

دعم وتشجيع الابتكار: تخطط "اي فاينانس" لإنشاء برامج مسرع أعمال الشركات الناشئة في إطار سعيها لدعم الشركات الناشئة ذات مقومات النمو الجذابة بقطاع الخدمات المالية، ودفع تلك الشركات لتنفيذ خطط النمو المستهدفة وتشجيع الفكر الابتكاري وكذلك تحقيق معدلات الربحية المستدامة. ولا شك أن مصر تتمتع بمكانة خاصة تؤهلها لتصبح مركزًا إقليميًا رائدًا بصناعة التكنولوجيا المالية، مستفيدة من توافر سوق عملاقة وكذلك التركيبة السكانية الفريدة حيث الغلبة للشباب، وبالتالي تتطلع "اي فاينانس" للاستفادة من تلك المعطيات الجذابة وزيادة مشاركتها في هذا القطاع الواعد.

«اي فاينانس» هي الشريك الرائد للتحول الرقمي للحكومة والقطاع المصرفي في مصر وخارجها

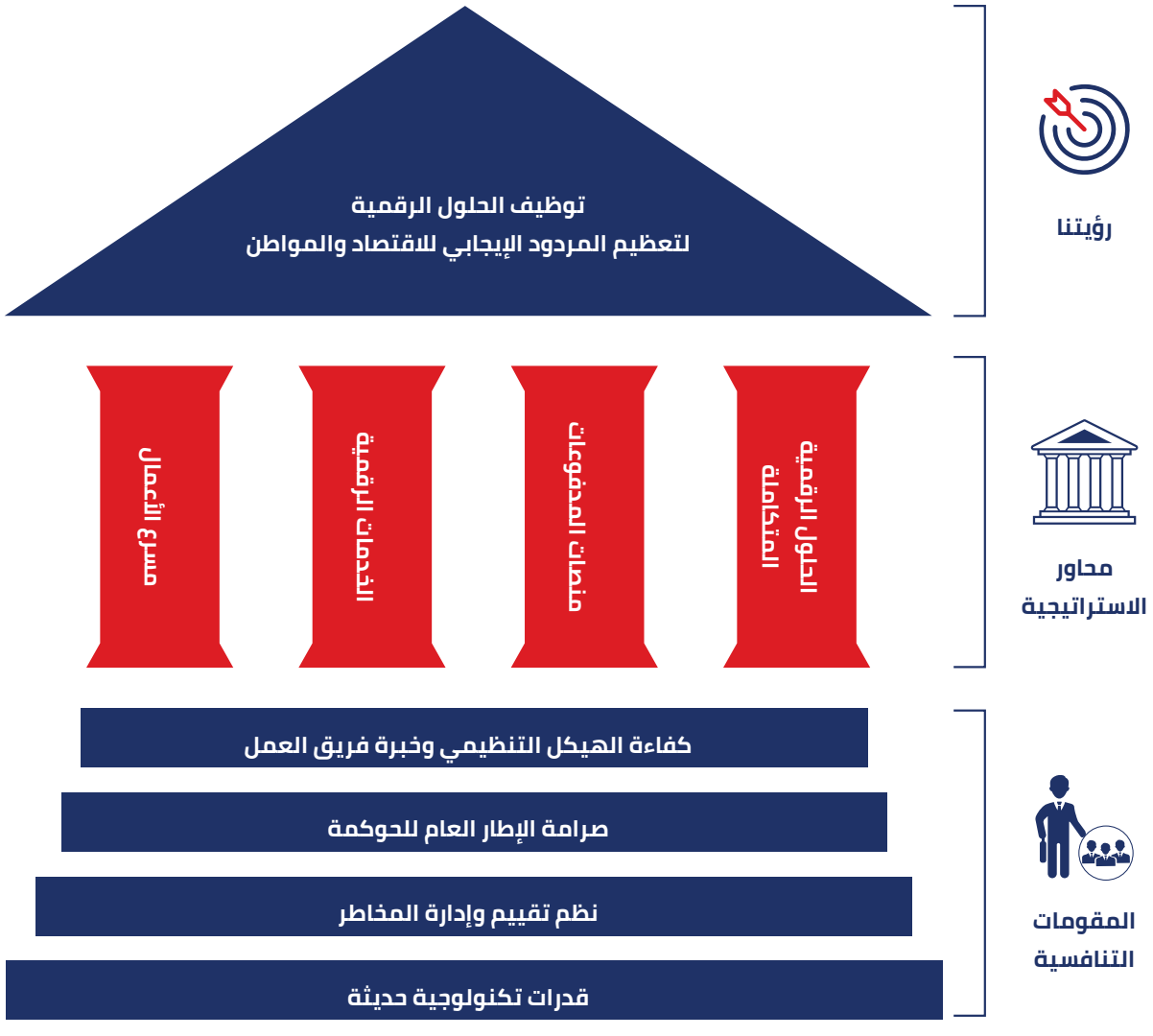

تهدف الاستراتيجية الجديدة إلى المساهمة الفعالة في تنفيذ "رؤية مصر ٢٠٣٠" وتحديدًا العمل عل تسريع وتيرة تحقيق الشمول المالي ودعم أهداف التحول الرقمي في مصر من خلال استحداث وتطوير باقة متكاملة من الحلول الابتكارية المصممة خصيصًا لدعم قطاعات المعاملات الرقمية والخدمات المالية والخدمات الحكومية.

وفي هذا الإطار، تعمل الإدارة على إضافة المزيد من العناصر والأنشطة الجديدة لدعم نموذج الأعمال وتعظيم المقومات التنافسية التي تنفرد بها الشركة على أن تتم تلك التوسعات حسب احتياجات ومتطلبات السوق، ويشمل ذلك:

معالجة وتحليل البيانات: تدرس "اي فاينانس" التوسع بأنشطة وأعمال قطاع الخدمات الرقمية لتشمل وحدة معالجة وتحليل البيانات (Data Analytics) من واقع إداركها للأهمية الشديدة التي تمثلها البيانات كأحد الأصول الحيوية التي تدعم متخذي القرار في الدولة وتساهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية بأي مؤسسة وبالتالي تعظيم القيمة والمردود الاستثماري.

الأمن السيبراني: تخطط الشركة أيضًا لتقديم خدمات الأمن السيبراني (Cybersecurity) لاستحداث الحلول والخدمات المخصصة لحماية العملاء من أية تهديدات إلكترونية محتملة، ويشمل ذلك على سبيل المثال وليس الحصر خدمات الهوية الرقمية (digital identity)، وحماية البيانات (data protection)، وإدارة البرامج الإلكترونية (cyber program management).

التجارة الإلكترونية: تتطلع الشركة إلى التوسع في إدارة وتشغيل منصات التجارة الإلكترونية للمساهمة في تيسير أداء المعاملات التجارية من خلال شبكة الإنترنت وأيضًا تمكين جميع أطراف السوق من تنفيذ معاملات الدفع بالتوقيت المباشر وفقاً لخطة وأهداف استراتيجية الشمول المالي في مصر. وتتطلع الشركة إلى توظيف الخبرات المكتسبة من تأسيس وإدارة منظومة e-aswaaq التابعة لها في قطاع التجارة الإلكترونية والمخصصة في مرحلتها الأولى لخدمة القطاع الزراعي.

تتطلع "اي فاينانس" إلى تنفيذ محاور الاستراتيجية الجديدة من خلال مزيج متكامل من مبادرات النمو الطبيعي (organic growth) وفرص الاستثمار الجديدة (inorganic growth)، على أن يساهم ذلك في تنمية الحصة السوقية للشركة ويتيح لمزيد من الأطراف الاستفادة من البنية التكنولوجية القوية والقدرات المتطورة التي تنفرد بها. ويشمل ذلك على سبيل المثال وليس الحصر؛ فرص الاستثمار والشراكة في قطاعات مختلفة بالسوق ودراسة عمليات الدمج والاستحواذ مع أبرز اللاعبين في السوق المحلي ودخول أسواق التمويل متناهي الصغر وتمويل متناهي متناهي الصغر وكذلك توظيف برامج مسرعات الشركات الناشئة.

وبالإضافة إلى إعادة رقمنة باقة الخدمات الحالية لتناسب محاور الاستراتيجية الجديدة، تعكف "اي فاينانس" على توظيف القدرات والنظم التي تنفرد بها، مدعومة بكفاءة الهيكل التنظيمي للشركة وخبرة فريق العمل وصرامة الإطار العام للحوكمة ونظم تقييم وإدارة المخاطر، فضلاً عن القدرات التكنولوجية الحديثة التي ستلعب دورًا حيويًا من أجل ترجمة استراتيجية النمو الجديدة إلى واقع ملموس.

خطة العمل

وافق مجلس الإدارة على التوجه الاستراتيجي الجديد للشركة في ديسمبر ٢٠١٩، وعلى ذلك تم حشد فريق الإدارة العليا لتنفيذ محاور الاستراتيجية بما يضمن ترسيخ مكانة الشركة كالشريك الأمثل لتحقيق التحول الرقمي والشمول سواء للهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص على حد سواء.

سيتم تنفيذ الاستراتيجية عبر ثلاث مراحل رئيسية

١

المرحلة الأولى ستستغرق ١٢ شهرًا وسيتم التركيز خلالها على ترسيخ ريادة الشركة في مصر وتنمية شبكة العلاقات الحالية بما يخدم الأنشطة والقطاعات الرئيسية وأيضًا الكيانات التابعة (منها شبكة الخدمات الجماهيرية - خالص).

٢

المرحلة الثانية من المتوقع أن يستغرق تنفيذها ٣ سنوات وستشهد إطلاق باقة جديدة من الخدمات والأنشطة ومنها خدمات الأمن السيبراني، وشبكة الحلول الرقمية للمواطن، وخدمات التمويل متناهي الصغر وحلول الدفع الابتكارية. ومن المقرر في تلك المرحلة أن تتوسع الشركة بخدمة مؤسسات القطاع الخاص مستفيدة من القدرات والقطاعات الأساسية وكذلك الخدمات والأنشطة الجديدة.

٣

المرحلة الثالثة من المتوقع أن تبدأ بعد العام الثالث وستشمل تطوير حلول إضافية لغير المدفوعات الحكومية وكذلك تنفيذ التوسعات المحتملة في أسواق جديدة من خلال شركات مناظرة أو عن طريق خلق تواجد مباشر للشركة حيثما تطرأ الفرصة لإعادة تطبيق التجربة الناجحة وتحقيق المنفعة المباشرة والحقيقية لمزيد من الأسواق والاقتصادات والمواطنين في شتى أنحاء العالم.

فريق العمل

يضم فريق عمل «اي فاينانس» نخبة من الخبراء وأكفأ الكوادر المتخصصة في ساحة التكنولوجيا المالية بمصر، حيث توظف الشركة درايتهم العميقة وخبراتهم الواسعة في إدارات مختلفة للمساهمة في تنمية أنشطتها في المدى الطويل

فريق
الإدارة التنفيذية

إبراهيم سرحان
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

يشغل إبراهيم سرحان منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة "اي فاينانس" وهو من أبرز خبراء القطاع المالي في مصر. يحظى سرحان بخبرة أكثر من ٣٠ عامًا من واقع عمله بالعديد من القطاعات الاقتصادية وتولي عدة مناصب قيادية في صناعة الاتصالات والتكنولوجيا المالية. قام سرحان بتأسيس "اي فاينانس" عام ٢٠٠٥، وقبل ذلك، عمل لمدة ١٣ عامًا في شركة ICL، إلى جانب شغل عدة مناصب إدارية عليا في شركتي Triangle و Raya Integrated. وخلال مسيرته الرائدة، شغل سرحان عضوية مجلس الإدارة بالعديد من المؤسسات المجتمعية والجمعيات، ومن بينها غرفة التجارة الأمريكية، وغرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات، واتحاد الصناعات المصرية. إبراهيم سرحان حاصل على بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة، إلى جانب دبلوما الإدارة التنفيذية العليا من جامعة هارفارد عام ٢٠١١.

أحمد إسماعيل
رئيس قطاع مستشاري الدفع والتحصيل الالكتروني

انضم أحمد اسماعيل إلي فريق عمل الشركة عام ٢٠٠٧ ويشغل حاليًا منصب رئيس قطاع مستشاري الدفع والتحصيل الالكتروني في شركة «اي فاينانس». ومن واقع خبرته الطويلة في القطاع الحكومي كان له الدور الهام في عملية بناء وتطوير نظم الدفع والتحصيل الالكتروني الحكومي والتنسيق بين قطاعات الشركة ووزارة المالية والجهات الحكومية. وقد سبق له العمل في عدة مناصب قيادية منها وكيل أول وزارة من الدرجة الممتازة ورئيسًا لقطاعات مصلحة الجمارك حيث ترأس بعثات الجمارك للمشاركة في المؤتمرات وإبرام الاتفاقيات الدولية. من ناحية أخرى لعب اسماعيل دورًا محوريًا في بناء المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد لصالح وزارة المالية كما ساهم كذلك بدور حيوي في تفعيل وتكامل عناصر الشبكة المالية للحكومة المصرية. أحمد اسماعيل حاصل علي بكالوريوس تجارة تخصص محاسبة ودراسات عليا في المراجعة والضرائب من جامعة عين شمس.

عصام بهجت
رئيس تنفيذي للقطاع المالي

يشغل السيد عصام الدين بهجت منصب رئيس القطاع المالى لشركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية «اي فاينانس» منذ عام ٢٠١١ بالاضافة إلى منصب أمين سر مجلس إدارة الشركة. وقد التحق بالشركة منذ عام ٢٠٠٧ وله خبرات عديدة لأكثر من ٢٩ عام. واستطاع خلال فترة عمله المساهمة في تأسيس العديد من الشركات وتقديم الدعم اللازم لها بالإضافة إلى نجاحه في إبرام العديد من الاتفاقيات والشراكات الدولية. وقد شغل في السابق منصب رئيس قسم المحاسبة بشركة أوراتيك لتكنولوجيا المعلومات لمدة ٧ سنوات، كما عمل سابقاً كمحاسب أول بشركة الاتحاد العربي للمقاولات وهي إحدى الشركات متعددة الجنسيات لمدة ٨ سنوات. حصل عصام بهجت علي بكالوريوس التجارة تخصص محاسبة من جامعة عين شمس إلى جانب ماجيستير الإدارة المالية من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

حسام الجولي
رئيس تنفيذي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والتشغيل

يشغل حسام الجولي منصب رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات في "اي فاينانس" منذ عام ٢٠٠٧، حيث لعب دورًا محوريًا في تطوير منظومة المدفوعات الإلكترونية بالشركة. كما شارك الجولي بدور فاعل في تطوير ونشر منظومة دفع المعاشات والتحصيل الإلكتروني للضرائب والجمارك، والتي تبنتها الحكومة المصرية مؤخرًا. في السابق، شغل الجولي منصب مدير المشروعات بشركة NCR. حسام الجولي حاصل على بكالوريوس الهندسة المدنية من جامعة القاهرة، بالإضافة إلى ماجستير إدارة الأعمال من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال في هولندا.

إسلام مأمون
رئيس تنفيذي لقطاع تطوير الأعمال

يشغل إسلام مأمون منصب رئيس قطاع تطوير الأعمال منذ عام ٢٠١٩. قبل ذلك، أمضى مأمون ٢٠ عامًا في شركة NCR، حيث شغل فيها منصب المدير العام للشركة في مصر لمدة ٧ سنوات. يحظى مأمون بخبرة أكثر من ٢٢ عامًا في تطوير وتنفيذ مشروعات التحول الرقمي والشمول المالي من واقع عمله في القطاعين العام والخاص. كما تضم خبرات وأعمال مأمون، مجالات تطوير منصات المدفوعات، وأنظمة الخدمة الذاتية للعملاء، والحلول الرقمية بما في ذلك خدمة الانترنت البنكية، والخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول، وماكينات الصراف الآلي، ومراكز البيانات، وتكنولوجيا معالجة المعاملات المالية. إسلام مأمون حاصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

خالد عبدالغني
رئيس قطاع إدارة المشروعات

انضم خالد عبدالغني للشركة خلال ديسمبر ٢٠٠٨ وهو يشغل حاليًا منصب مدير إدارة المشروعات، حيث تولى الإشراف على مشروعات يقدر إجمالي قيمتها ٤ مليار جنيه منذ انضمامه للشركة. قبل ذلك، شغل عبدالغني عدة مناصب بشركات دولية رائدة من بينها مدير إدارة المشروعات في شركة CIT Global، ومدير أول المشروعات بشركة Intercom. استهل عبدالغني مسيرته المهنية كمبرمج في شركة TEA Computers، حيث حصل على عدة ترقيات بداية من مبرمج أول، ثم مديرًا مساعدًا، حتى شغل منصب مدير إدارة التطبيقات بالشركة. خالد عبدالغني حاصل على بكالوريوس الهندسة في علوم الحاسب والرياضيات من جامعة عين شمس، بالإضافة إلى ماجستير إدارة الأعمال في التسويق من كلية ماسترخت لإدارة لأعمال في هولندا.

تاج الدين الطباخ
رئيس قطاع الموارد البشرية والتطوير المؤسسي

انضم تاج الدين الطباخ للشركة عام ٢٠٠٧ ويشغل منصب رئيس قطاع الموارد البشرية والتطوير المؤسسي. وقد اسند إلي الطباخ مهمه استشارية من خلال شركة "اي فاينانس" لبناء إدارة الموارد البشرية لشركة e-serve مع إعداد الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي وهيكل الرواتب ومقابلات العمل وترشيح المتقدمين للوظائف و إعداد نموذج عقد عمل ونماذج العمل الداخلي للموارد البشرية وكذلك السياسات والقواعد الخاصة بالإدارة، بالإضافة إلي عمله رئيس قسم الموارد البشرية بالبنك الأهلي المتحد وكذلك بنك الدلتا الدولي. بدأ الطباخ مسيرته المهنية محامياً. تاج الدين الطباخ حاصل علي ليسانس حقوق من جامعة عين شمس عام ١٩٩٩، ودرجة ماجستير إدارة الأعمال تخصص الموارد البشرية من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، حيث يواصل دراسته الأكاديمية أيضا في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري للحصول علي درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال تخصص إدارة استراتيجية للموارد البشرية.

محمود حسني
رئيس قطاع الاستثمار والتخطيط الاستراتيجي

يشغل محمود حسني منصب رئيس قطاع الاستثمار والتخطيط الاستراتيجي في شركة «اي فاينانس» منذ عام ٢٠١٧، حيث يتولى مسئولية إعداد وتطوير استراتيجية الشركة وشركاتها التابعه، إلى جانب دوره في تقديم الاستشارات لمجلس الإدارة حول الفرص الاستثمارية الواعدة. ويحظى حسني بخبرة أكثر من ٢٣ عامًا قبل الانضمام للشركة في مجالات عديدة تشمل تمويل الشركات وتخطيط الأعمال وإعداد دراسات الجدوى والاندمجات والاستحواذات وإعداد الموازنات والاستراتيجيات للعديد من الشركات منها، رئيساً لإدارة تخطيط الأعمال والاستراتيجيات في شركتي أوراسكوم تيليكوم هولدنج وشركة بنجلالينك للاتصالات، ومدير رئيسي في إدارة التخطيط الاستراتيجي وتطوير الأعمال بشركة أورانج، واستشاري مالي بشركة KPMG. واستهل حسني مسيرته المهنية في شركة ايرباص من مقرها تولوز بفرنسا. محمود حسني حاصل على ماجستير إدارة الأعمال من كلية ماسترخت لإدارة لأعمال في هولندا عام ١٩٩٩.

محمد نصر
رئيس قطاع المراجعة الداخلية والحوكمة

يشغل محمد نصر منصب رئيس قطاع المراجعة الداخلية والحوكمة بشركة "اي فاينانس"، حيث يتولى الإشراف على تطبيق ممارسات الحوكمة والامتثال، بالإضافة إلى عمليات المراقبة الداخلية وأنشطة الأعمال. قبل ذلك، شغل نصر منصب استشاري أول لقسم التمويل المراجعة في شركة MCMAN Consulting للاستشارات، حيث قام بإدارة وقيادة فريق التمويل والمراجعة بالشركة، إلى جانب الإشراف على عدد من الأعمال الخارجية. ويحظى نصر بخبرات تربو على ٢٠ عامًا في قطاعات التمويل والمراجعة والحوكمة، من بينها ٩ سنوات على الساحة الدولية. كما يحظى نصر بالعديد من الخبرات في مجال التدريب، حيث أجرى عدة دورات تدريبية تغطي موضوعات الإدارة والمالية والتدقيق، وذلك داخل وخارج مصر. محمد نصر حاصل على بكالوريوس التجارة من جامعة عين شمس، بالإضافة إلى ماجستير إدارة الأعمال من جامعة اسلسكا (ESLSCA) لإدارة الأعمال في باريس. نصر حاصل أيضًا على دكتوراه إدارة الأعمال من المدرسة الدولية الإسكندنافية للأعمال ومقرها الدنمارك.

ياسمين راشد
مدير إدارة التسويق والاتصالات

تشغل ياسمين راشد منصب مدير إدارة التسويق والاتصالات في شركة "اي فاينانس". وتحظى راشد بخبرة أكثر من ١٦ عامًا في التسويق والاتصالات من واقع عملها بالعديد من القطاعات ومن بينها شركات الاتصالات والتجزئة والتكنولوجيا. وعملت ياسمين خلال مسيرتها المهنية الممتدة لسنوات في العديد من مجالات تسويق العلامات التجارية ومن بينها إدارة العلاقات، والتخطيط، وإعداد الاستراتيجيات، وابتكار الأفكار الخلاقة، بالإضافة إلى تنفيذ الخطط، وإدارة الفعاليات، والعلاقات العامة. ياسمين حاصلة على بكالوريوس الإعلام تخصص «اتصال تسويقي متكامل»، إلى جانب دبلومة «Integrated Advertising Association» من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

عرض الأداء المالي والتشغيلي

تبنت «اي فاينانس» نموذج أعمال مميز من أجل تعظيم الإيرادات, مما أثمر عن تحقيق الشركة لأداء مالي وتشغيلي مشرف على مدار السنوات الماضية

عرض الأداء المالي والتشغيلي

تعتز الإدارة بالأداء المالي المشرف خلال عام ٢٠١٩, حيث سجلت إيرادات الشركة نموًا سنويًا بنسبة ٣٤% مع تنمية مستويات الربحية بصورة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة

تعتز شركة "اي فاينانس" بسلامة وجودة خطط النمو التي تتبناها، وهو ما ينعكس بوضوح في ارتفاع الإيرادات بمعدل نمو سنوي مركب ١٦٪ خلال فترة ثلاث سنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩. وقد ارتفعت الإيرادات إلى أعلى مستوى في تاريخ الشركة خلال عام ٢٠١٩، حيث سجلت ٩٨٤ مليون جنيه، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى مردود استراتيجية النمو التي بدأت في تطبيقها وأثمرت عن التوسعات الملحوظة بأنشطة وأعمال الشركة مقابل العام السابق، فضلاً عن تطوير منظومة متكاملة تحت سقف واحد لتقديم خدمات تنفيذ المعاملات المالية الرقمية للأفراد والشركات على غرار التجربة الناجحة للشركة في إدارة الشبكة المالية للحكومة المصرية.

وتعتمد "اي فاينانس" على نظامين رئيسيين لتحقيق الإيرادات، وهما نظام الحلول المتكاملة ونظام المعاملات. ففي نظام الحلول المتكاملة، يتم الاتفاق على قيمة العقد على أساس التكلفة زائد ربح معين مقابل خدمات التطوير والتشغيل والإدارة المتكاملة للشبكات المملوكة للعملاء. وقد بلغت إيرادات الحلول المتكاملة ٦٠٠,٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩، وهو نمو سنوي بمعدل ٢٢٪، وبما يمثل حوالي ٦١٪ من إجمالي الإيرادات خلال نفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن مدة العقود عادة ما تتراوح بين ٣ و٥ سنوات ويتم تجديد غالبيتها على نحو تلقائي.

ومن جانب آخر، تقوم الشركة بتسجيل الإيرادات في نظام المعاملات على أساس رسوم محققة مقابل إجمالي المعاملات المنفذة. وفي عام ٢٠١٩ بلغت إيرادات المعاملات ٣٨٣,٦ مليون جنيه، وهو نمو سنوي بمعدل ٥٩٪، وبما يمثل ٣٩٪ من إجمالي الإيرادات خلال العام.

وقد بلغت الإيرادات من قطاع e-cards (حلول متكاملة) وشبكة التجزئة – خالص (معاملات) ومركز الاتصالات (حلول متكاملة) ٨٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩، وهو نمو سنوي بمعدل ٤٩٪. ويمثل ذلك ٨٪ من إجمالي الإيرادات خلال العام.

إجمالي الإيرادات
(مليون جنيه)

معدل نمو سنوي مركب ١٦%

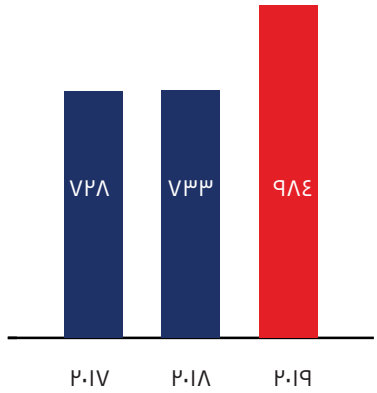

إيرادات نظام الحلول المتكاملة
(مليون جنيه)

معدل نمو سنوي مركب ٣%

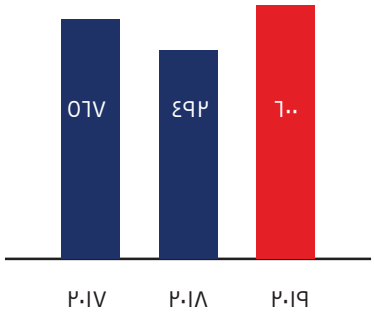

إيرادات نظام المعاملات
(مليون جنيه)

معدل نمو سنوي مركب ٥٥%

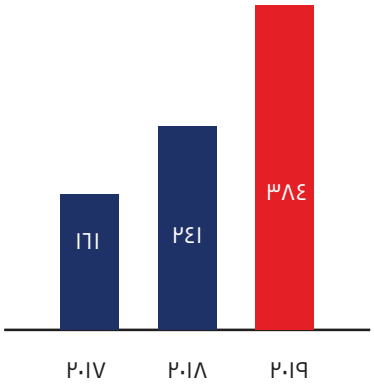

يعتمد نموذج تحقيق الإيرادات في «اي فاينانس» على نظامين هما نظام الحلول المتكاملة ونظام المعاملات.

تحليل الإيرادات
٢٠١٩

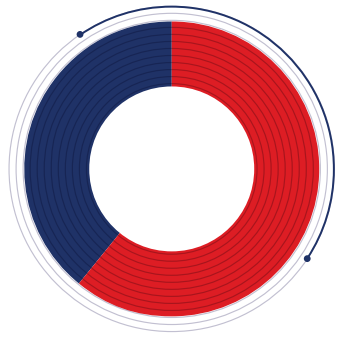

- إيرادات الحلول المتكاملة ٦١%
- إيرادات المعاملات ٣٩%

تحليل الإيرادات
٢٠١٨

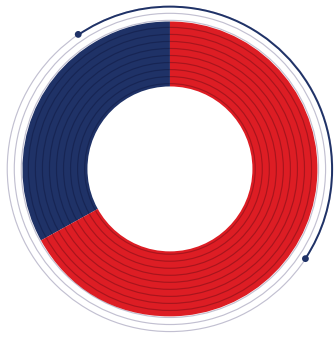

- إيرادات الحلول المتكاملة ٦٧%
- إيرادات المعاملات ٣٣%

تحليل الإيرادات
٢٠١٧

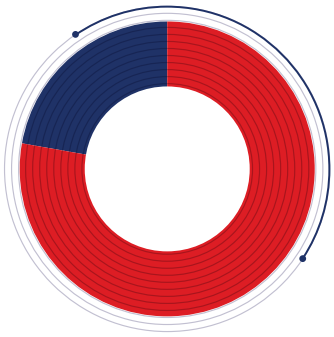

- إيرادات الحلول المتكاملة ٧٨%
- إيرادات المعاملات ٢٢%

وتجدر الإشارة إلى أن شركة "اي فاينانس" بدأت في تعديل مزيج الإيرادات لزيادة الاعتماد على نظام المعاملات مقابل نظام الحلول المتكاملة، علمًا بأن نظام المعاملات حقق نمو سنوي مركب بنسبة ٥٤٪ خلال ثلاث سنوات، مقابل نظام الحلول المتكاملة الذي حقق نمو سنوي مركب بنسبة ٣٪ خلال نفس الفترة. ويعكس ذلك التحول آثار التوجه الجديد للشركة ومردود التحول الاستراتيجي الذي مرت به لتصبح مقدم خدمات متكامل لنطاق أكبر من خدمات الدفع والمعاملات المالية الرقمية. وترى الإدارة أن هذا التحول يمثل انعكاسًا طبيعيًا للمستجدات الأخيرة التي طرأت على نموذج الأعمال مقارنة بالمرحلة المبكرة من مسيرة نمو الشركة، حين ارتكزت أعمالها على تطوير البنية الخاصة بالشبكة المالية للحكومة المصرية قبل أن تتوسع في تنفيذ شبكات أخرى باستخدام نفس الهندسة والبنية المتاحة. وبعد أن قامت الشركة بتحديث البنية التكنولوجية الخاصة بها وتمهيد الطريق لتوظيف مرحلة النمو القادمة، عكفت "اي فاينانس"على تحديث نموذج الأعمال لزيادة التركيز على إضافة خدمات جديدة ذات قيمة مضافة باستخدام البنية الحالية مع تسجيل الإيرادات في صورة رسوم مقابل المعاملات المنفذة.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن غالبية التكاليف المرتبطة بتطوير الشبكات وأعمال تحديث البنية التكنولوجية تم إنفاقها بالفعل، علمًا بأن أغلبها تعد تكاليفًا ثابتة، وبالتالي فإن هذا التحول لزيادة الإيرادات المحققة من نظام المعاملات يفتح للشركة آفاقاً جديدة لتعظيم معدلات الهامش والربحية. وقد كانت خدمات ما بعد البيع هي أكبر عنصر من عناصر التكاليف وفقاً لنموذج الأعمال القديم، حيث أن أغلب تلك التكاليف يرجع بالمقام الأول إلى إيرادات الحلول المتكاملة. وقد تراجعت تكاليف خدمات ما بعد البيع لتمثل ٢١٪ فقط من إجمالي تكلفة المبيعات، مقابل ٣٨٪ خلال عام ٢٠١٧، وجاءت في المرتبة الثانية بعد تكلفة الرواتب والأجور. وتؤمن الإدارة أن هناك مساحة إضافية لتعزيز هيكل التكاليف في المستقبل وفقاً لنموذج الأعمال الجديد.

توزيع تكلفة المبيعات ٢٠١٩

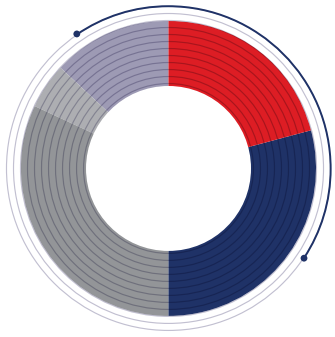

تكلفة البضاعة المباعة	٢١٪
تكلفة بنية تحتية	٢٩٪
الرواتب والأجور	٣٢٪
إهلاك أصول ثابتة	٥٪
أخرى	١٣٪

توزيع تكلفة المبيعات ٢٠١٨

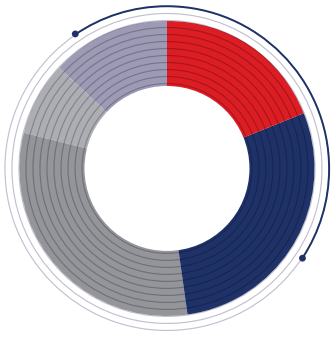

تكلفة البضاعة المباعة	١٩٪
تكلفة بنية تحتية	٢٩٪
الرواتب والأجور	٣١٪
إهلاك أصول ثابتة	٨٪
أخرى	١٣٪

توزيع تكلفة المبيعات ٢٠١٧

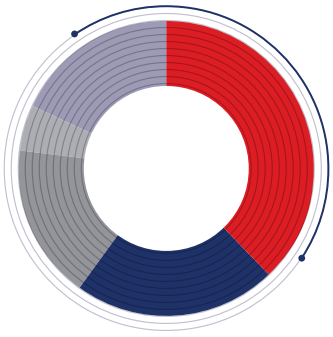

تكلفة البضاعة المباعة	٣٨٪
تكلفة بنية تحتية	٢٢٪
الرواتب والأجور	١٧٪
إهلاك أصول ثابتة	٥٪
أخرى	١٨٪

وقد بلغ مجمل الربح ٤٤٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩، وهو نمو سنوي بمعدل ٤١٪، وسجل هامش الربح الإجمالي ٤٥٪ خلال نفس الفترة بدون تغير ملحوظ عن العام السابق، ولكنه ارتفاع بواقع ١٦ نقطة مئوية مقابل ٢٩٪ خلال عام ٢٠١٧. ويرجع استقرار مجمل الربح مقابل عام ٢٠١٨ إلى تزويد العملاء بخدمة شراء الأجهزة والمعدات التي عادة ما تسجل هامش منخفض ولكنها خدمة ضرورية كجزء من باقة الخدمات المتكاملة التي تقدمها «اي فاينانس».

وبلغت الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك ٣٤٣ مليون جنيه، وهو ارتفاع سنوي بمعدل ٣٠٪. وبلغ هامش الأرباح التشغيلية ٣٥٪ دون تغير ملحوظ عن العام السابق، ولكنه ارتفاع بواقع ١٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٧.

وأخيرًا، بلغ صافي الربح ٢٧١ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩، وهو نمو سنوي بمعدل ٥٣٪. وارتفع هامش صافي الربح بواقع ٣ نقطة مئوية ليسجل ٢٨٪ خلال نفس الفترة. ويعكس نمو صافي الربح أثر انخفاض مصروفات البترول ونمو

مجمل الربح*
(مليون جنيه)

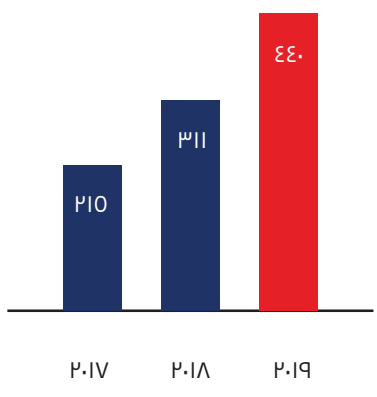

الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك
(مليون جنيه)

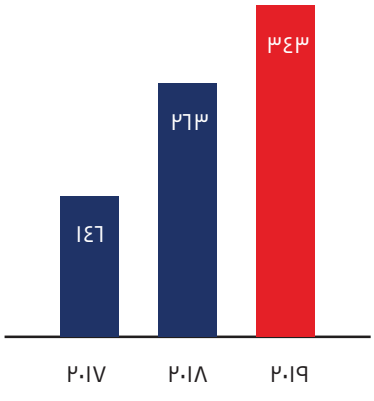

صافي الربح
(مليون جنيه)

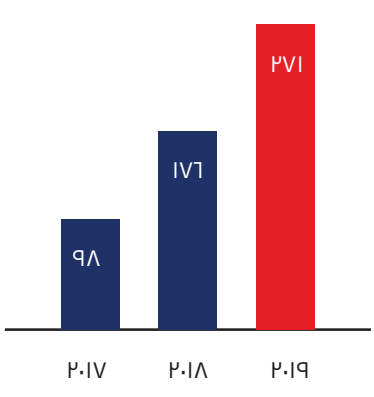

*يتضمن مجمل الربح مخصصات إهلاك بقيمة ٢٧ مليون جنيه عن عام ٢٠١٧، و٣١ مليون جنيه عن ٢٠١٨، و٢٣ مليون جنيه عن ٢٠١٩.

إيرادات الفوائد وكذلك ارتفاع الدخل من توزيعات الأرباح نظرًا لقوة الأرصدة النقدية للشركة. وتجدر الإشارة إلى أن هامش صافي الربح ارتفع بواقع ١٤ نقطة مئوية مقارنة بعام ٢٠١٧.

وعلى صعيد الميزانية، تتميز "اي فاينانس" بقوة موقفها المالي وكفاءة هيكل رأس المال بدون أية مديونيات تُذكر. وقد حرصت الشركة على زيادة رأسمالها المدفوع لمواكبة النمو والتطور الذي تمر به أولاً بأول وبما يضمن قدرتها على تنفيذ استراتيجية النمو المعلنة. وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغ رأس المال المدفوع ٨٠٠ مليون جنيه مقابل ٥٠٠ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠١٨، وارتفع إجمالي حقوق الملكية من ٦٨٨ مليون جنيه إلى ١,١٣٩ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠١٩.

وفي نهاية عام ٢٠١٩ كانت ميزانية الشركة خالية من أية مديونيات، مقابل ٩٨ مليون جنيه في أرصدة السحب على المكشوف اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وتتميز الشركة بميزانيتها عالية السيولة حيث بلغت الأرصدة النقدية ٦١٢ مليون جنيه في ديسمبر ٢٠١٩، مقابل ٥٩ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠١٧، و١٧٢ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠١٨، وهو الأمر الذي يعكس بوضوح قوة نموذج أعمال الشركة وقدرتها على تحقيق العائدات النقدية الجذابة.

أبرز مؤشرات الميزانية

١,١٣٩▲ مليون جنيه

إجمالي حقوق المساهمين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

صفر

الديون في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٦١٢▲ مليون جنيه

صافي النقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الإدارة التنفيذية

الحوكمة

تتبنى «اي فاينانس» أعلى المعايير العالمية في مجال الحوكمة, حيث تقوم الشركة بصياغة أطر العمل والسياسات التي تضمن استدامة أنشطتها وأعمالها وتراعي الممارسات الأخلاقية ومعايير الشفافية

الحوكمة

تملك "اي فاينانس" قناعة راسخة بأن التزام الشركات بممارسات الحوكمة الرشيدة وتطبيقها عبر مختلف الأنشطة التشغيلية يمثل عنصرًا أساسيًا لتحقيق فاعلية وسلاسة تنفيذ الأعمال، الأمر الذي سينعكس إيجابًا على تحقيق مبادئ الشفافية والمحاسبة. وترتكز استراتيجية الحوكمة التي تتبناها الشركة على خلق بيئة عمل تقوم على تحمل موظفي الشركة مسئولياتهم باقتدار، وبالتالي المساهمة في نجاح الشركة وتنمية أعمالها والتأسيس لنهج مستدام يحقق أهداف الشركة على المدى البعيد. ولتعزيز مبادئ الحوكمة، تقوم الشركة بإجراء تقييم مستمر لكافة السياسات والمواثيق والأساليب الخاصة بممارسات الحوكمة، ومن بينها الطرق الفعالة للرقابة، وأمن المعلومات، والمصطلحات المستعملة وغيرها، وذلك لضمان اتساقها مع أفضل المعايير الدولية المعمول بها في مجال الامتثال.

مجلس الإدارة

تتمثل أبرز مسئوليات ومهام مجلس إدارة الشركة في العمل على تحقيق ازدهار الشركة وتقدمها من خلال صياغة الأهداف الاستراتيجية والتوجيهات اللازمة لتسيير أعمالها بكفاءة، بالإضافة إلى تحديد القيم والمبادئ التي تحدد مسار أنشطتها وتضمن مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة. يترأس مجلس إدارة الشركة السيد إبراهيم سرحان الذي يشغل رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، حيث يتولى الإشراف على المهام التنفيذية للمجلس ومراجعة التقارير الدورية التي تُرفع للمجلس. يضم مجلس الإدارة ١٠ أعضاء معظمهم من الأعضاء غير التنفيذيين، علمًا بأن اختيارهم قد تم بناءً على ما يحظون به من خبرات ومؤهلات وقدرات معرفية تتماشى مع الاستراتيجية المتكاملة لـ "اي فاينانس" والرامية إلى تعظيم المردود الإيجابي لجميع الأطراف ذات العلاقة. وقد حرصت إدارة الشركة على امتلاك وتعزيز مجموعة متنوعة ومتكاملة من الآليات والأدوات التي تحدد طرق ووسائل التواصل الفعال بين مجلس الإدارة من ناحية والموظفين والأطراف ذات العلاقة من ناحية أخرى.

مجلس الإدارة

إبراهيم سرحان	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
إبراهيم عبد السلام	عضو مستقل
هشام شعراوي	عضو غير تنفيذي
أيمن حسين	عضو غير تنفيذي
خالد زكريا	عضو غير تنفيذي
وحيد عوض	عضو غير تنفيذي
محمد مستقيم	عضو غير تنفيذي
أحمد جاد	عضو غير تنفيذي
عبد الله الصيرفي	عضو غير تنفيذي
معتز مطاوع	عضو غير تنفيذي

لجان مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة بضمان المراقبة الفعالة لأنشطة الحوكمة بالشركة عن طريق أربع لجان وهي:

- لجنة المراجعة
- اللجنة التنفيذية
- لجنة المزايا والتعويضات
- لجنة الاستثمار

إدارة المراجعة الداخلية

تحرص إدارة "اي فاينانس" على إجراء تقييم لمدى فاعلية منظومة الحوكمة والرقابة لدى الشركة انطلاقًا من أهميتها في تعظيم القيمة، ومن ثم تقوم بإدخال التعديلات اللازمة لضمان توافر معايير الأمن والاستدامة للأنشطة والعمليات التشغيلية، إلى جانب معالجة المخاطر التي تواجه الشركة فيما يتعلق بالديون، والسيولة، والأنشطة السوقية، وإدارة رأس المال. وقد أنشأت الشركة إدارة المراجعة الداخلية تأكيدًا منها على الالتزام بمعالجة وإدارة المخاطر، وإجراء مراقبة فعالة لمدى تطبيق ممارسات الحوكمة. كما تسعى "اي فاينانس" من خلال إدارة المراجعة الداخلية إلى تبني وتنفيذ أسلوب منهجي لتقييم وتحسين كفاءة إدارة المخاطر، وإجراءات الرقابة والحوكمة من خلال العناصر التالية:

- تفعيل ورصد أنظمة المراجعة الداخلية الفعالة عبر مختلف أعمال وأنشطة الشركة.
- ضمان عمل أنظمة تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الرقابة المالية القائمة بكفاءة، والتأكد من مطابقتها لأفضل المعايير المعمول بها.
- ضمان صياغة سياسات وإجراءات الحوكمة الخاصة بكل إدارة في الشركة، والتأكد من تطابقها مع الأهداف التشغيلية.
- ضمان مطابقة سلوكيات فريق العمل مع سياسات وممارسات الحوكمة.

من ناحية أخرى، قامت إدارة المراجعة الداخلية بصياغة منهج عمل يحكم طبيعة أنشطتها وكيفية عملها مع بقية الإدارة، الأمر الذي يُتوقع أن يساهم في خلق بيئة عمل مميزة.

لجنة المراجعة

الهيكل والتكوين

تتشكل لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على أن يكون لديهم الخبرة بمجال عمل الشركة. ويشترط أن يكون لدى أحد أعضاء هذه اللجنة خبرة بالشئون المالية بما يؤهله بالقيام بمهام اللجنة.

الغرض من اللجنة

تشكل لجنة المراجعة لضمان تحقيق النزاهة والاستقلالية في أداء الأعمال. وتعمل لجنة المراجعة على مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على عمليات الرقابة المالية الخاصة بالشركة. وفي إطار تنفيذ هذه المهمة، تركز لجنة المراجعة بشكل خاص على:

- التأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
- التأكد من سلامة القوائم المالية.
- التأكد من كفاءة واستقلالية المراجع الخارجي الخاص بالشركة.
- التأكد من قيام إدارة المراجعة الداخلية بالشركة بأداء مهامها بالكفاءة المطلوبة، والرقابة على إجراءات المراجعة الداخلية.
- تقديم التوصيات والتقارير الدورية فيما يتعلق بما تم من أعمال لمجلس الإدارة.

مبادئ عمل اللجنة

يعمل كل عضو من أعضاء اللجنة بطريقة مستقلة وموضوعية بما يضمن تحقيق المصالح العامة للشركة، طبقاً لنظامها الأساسي وميثاقها واللوائح الداخلية بها. وإذا علم عضو اللجنة باحتمال حدوث تعارض في المصالح، فيجب عليه أن يفصح للمجلس عن هذا التعارض المحتمل.

إعداد التقارير

يتعين على اللجنة تزويد المجلس بالتقارير المختلفة على النحو المبين في لائحة الشركة، وذلك بناء على طلب المجلس أو وفقاً لما تراه اللجنة مناسباً. وفي كل الحالات يجب على اللجنة أن تقدم لمجلس الإدارة تقريراً سنوياً عن نشاطها ونتائج المراجعة السنوية لمعرفة وتحديد فاعلية أداء اللجنة لعملها.

وفي النهاية، ترتكز مسئوليات لجنة المراجعة على التأكد من التزام الشركة بأعلى معايير وضوابط المهنة فيما يتعلق بإصدار تقارير الأداء والإشراف على العمليات وتطبيق النظم الداخلية.

وتضع اللجنة على رأس أولوياتها الحفاظ على مصالح المساهمين من خلال توفير أعلى مستويات الشفافية والالتزام الصارم بالسياسات واللوائح الداخلية. وتقوم عقيدة لجنة المراجعة خلال أداء أدوارها الهامة على الاستيعاب التام للدور الحيوي الذي تلعبه الشركة في جمهورية مصر العربية باعتبارها الشركة الرائدة في مجالات التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات.

اللجنة التنفيذية

الهيكل والتكوين

تتشكل اللجنة التنفيذية من أربع أعضاء غير تنفيذيين على أن يكون لديهم الخبرة بمجال عمل الشركة. ويشترط أن يكون لدى أحد أعضاء هذه اللجنة خبرة بالشئون الخاصة بالشركة و علي علم بأصول الحوكمة و خبرة في مجال الإستثمار داخل جمهورية مصر العربية و خارجها بما يؤهله بالقيام بمهام اللجنة.

الغرض من اللجنة

تعد الجنة التنفيذية لجنة تنفيذية مستقلة بالشركة حيث يتولى إدارتها نخبة من الأعضاء. وتتضح مسئوليات اللجنة التنفيذية في التأكد من إعمال استراتيجية الشركة وفقاً لتوصيات وإرشادات مجلس الإدارة، وذلك من خلال إدارة الأعمال اليومية لعمليات الشركة والتأكد من توافقها مع استراتيجية الإدارة ومعايير الكفاءة المطلوبة ودراسات تقييم المخاطر والاستخدام الأمثل لموارد الشركة.

وتلتزم اللجنة التنفيذية بمجموعة من المواثيق المهنية لضمان الالتزام مع التوجيهات الرقابية والسياسات الداخلية بالشركة.

مبادئ عمل اللجنة

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً أمام المساهمين عن الاستراتيجية العامة للشركة وأدائها. ويقوم بتوجيه نشاط الشركة وأعمالها، واتخاذ القرارات ضمن نطاق مسئولياته وفقاً لمبادىء القانون المصري واللوائح العامة بالشركة و بالتالي يشمل نطاق عمل اللجنة كلاً من:

- تدعيم التوجه الاستراتيجي للشركة من خلال العمل جنباً إلى جنب مع الإدارة التنفيذية لتطوير وتنفيذ رؤية الشركة ورسالتها وأهدافها واستراتيجيتها والأهداف العامة لأدائها.
- التأكد من وضع الإجراءات الإشرافية المطلوبة لضمان حقوق كافة االأطراف ذات العلاقة.
- المساعدة في إختيار وتعيين والإشراف على المدراء التنفيذيين (إذا تطلب الأمر).
- الإشراف علي التوصيات المتعلقة بهيكل رأس المال والنفقات وسياسة توزيعات الأرباح و غيرها.
- التأكد من مراقبة سلامة نظم الرقابة الداخلية ونظام التقارير.
- المحافظة على شكل مستقل مع الأخذ في الإعتبار مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.
- إعداد التقاريروتقوم اللجنة برفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمركز المالي للشركة وتطورات النشاط وغيرها من الموضوعات ذات الأهمية.

لجنة المزايا والتعويضات

الهيكل والتكوين

تتشكل لجنة المزايا والتعويضات من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على أن يكون لدى أحدهم خبرة في الموارد البشرية بما يضمن قيام اللجنة بأداء مهامها بكفاءة تامة ويمكن الاستعانة بذوي الخبرة.

الغرض من اللجنة

تتشكل لجنة المكافئات والترشيحات بهدف مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه المنوطة به، مع التركيز على المهام التالية:

- مراجعة واعتماد الأهداف العامة للشركة بما يتناسب مع مكافئات الإدارة التنفيذية والإدارة العليا بالشركة.
- تقييم أداء كل موظف في الشركة في ضوء أهداف الشركة، وتقديم توصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بخطط الحوافز والمكافئات.
- إدارة برامج المكافئات الخاصة بالأعضاء التنفيذيين بالشركة.

كما تقوم اللجنة أيضاً بأداء الواجبات التالية:

- إدارة خطط وبرامج الحوافز بالشركة والموافقة على المكافئات.
- تحديد مكافئات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المختلفة وفقاً لتقييم أداء كل عضو على حدة.
- مراجعة واعتماد مستويات مكافئات الإدارة العليا التي تضعها اللجنة.
- تطوير برامج وخطط وتقديم توصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق باستحقاق الحوافز.
- إعداد تقرير سنوي يتضمن أداء اللجنة ومدى اتساقه مع معايير الحوكمة.

مبادئ عمل اللجنة:

تكون اللجنة مسئولة عن أعمالها أمام المجلس، ولا يخل ذلك بمسئولية المجلس عن أي أعمال أو صلاحيات أو سلطات أُخرى التي يفوضها بها المجلس ويلتزم عضو اللجنة بما يلتزم به عضو المجلس ومنها المحافظة على أسرار ومعلومات الشركة، ولا يجوز له أن يفشي إلى الغير ما وقف عليه (بشكل مباشر أو غير مباشر) بسبب مباشرته لعمله ومهامه إلا في حدود ما ينص عليه النظام.

إعداد التقارير

على اللجنة رفع تقرير دوري لمجلس الإدارة عن أداء اللجنة وأبرز إنجازاتها، وعلى اللجنة إعداد ونشر تقرير سنوي بحسب ما تقتضيه الأنظمة والقوانين المعمول بها. كما يتوجب على اللجنة أن تبلغ مجلس الإدارة بشكل دوري عن أنشطتها وأبرز قراراتها وتوصياتها.

ويمكن أن يكون التقرير لمجلس الإدارة تقرير كتابي أو تقرير شفوي (لحين الانتهاء من صياغة التقرير الكتابي) يقدمه رئيس اللجنة أو أي عضو من الأعضاء تفوضه اللجنة بعمل ذلك التقرير.

ويكون للجنة المكافئات الحق في تفويض اختصاصاتها إلى لجنة فرعية، أو إلى أي عضو بما يضمن الالتزام باللوائح والقوانين واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

لجنة الاستثمار

الهيكل والتكوين

تتشكل لجنة الاستثمار من خمسة أعضاء غير تنفيذيين على أن يكون لديهم الخبرة بمجال عمل الشركة. ويشترط أن يكون لدى أحد أعضاء هذه اللجنة خبرة بالشئون المالية وخبرة في مجال الاستثمار داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بما يؤهله بالقيام بمهام اللجنة.

الغرض من اللجنة

- العمل مع الإدارة التنفيذية لوضع استراتيجية وسياسة للاستثمار في الشركة بما يتناسب مع طبيعة أعمالها والأنشطة التي تزاولها والمخاطر التي تتعرض لها والتوصية بشأنها.
- دراسة التقارير الدورية من الإدارة التنفيذية عن سير أعمال الفرص الاستثمارية.
- مراجعة استراتيجية وسياسة الاستثمار بشكل دوري للتأكد من ملاءمتها للتغيرات التي قد تطرأ على البيئة الخارجية التي تعمل بها الشركة أو التشريعات المنظمة لأعمالها أو أهدافها الاستراتيجية أو غيرها والتوصية لمجلس الإدارة بخصوص التغييرات المقترحة على هذه السياسة.
- الإشراف العام على الأنشطة الاستثمارية للشركة ووضع إجراءات ملائمة لقياس الأداء الاستثماري وتقييمه وتحديد وترتيب الأولويات الخاصة بعروض الاستثمارات المقترحة.
- دراسة وتقييم الفرص الاستثمارية المقترحة من قبل إدارة الشركة فيما يتعلق بالتعاملات التالية والتوصية بشأنها:
  - عمليات الاندماج أو الاستحواذ على الشركات أو الأعمال أو الأصول.
  - أي إنهاء أو بيع أو نقل ملكية أو خروج من استثمار قائم أو التصرف فيه.
  - الاستثمار في المشاريع الجديدة أو القائمة أو في توسعات المشاريع التي لدى الشركة مصلحة فيها.
  - الفرص الاستثمارية التي ترغب إدارة الشركة في الدخول فيها.
  - دراسة احتمالات التمويل للتعاملات المذكورة أعلاه.

مبادئ عمل اللجنة

على أعضاء اللجنة الالتزام بأحكام نظام الشركات ونظام الأسواق المالية ولوائحهما التنفيذية والأنظمة ذات العلاقة والنظام الأساسي للشركة عند ممارسته لمهامه والامتناع عن القيام أو المشاركة في أي عمل من شأنه الإضرار بمصالح الشركة.

إعداد التقارير

يتعين على اللجنة تزويد المجلس بالتقارير المختلفة على النحو المبين في لائحة الشركة، وذلك بناء على طلب المجلس أو وفقاً لما تراه اللجنة مناسباً. وفي كل الحالات يجب على اللجنة أن تقدم لمجلس الإدارة تقريراً سنوياً عن نشاطها.

استراتيجية الاستثمار

تقوم «اي فاينانس» بتطبيق أفضل المعايير الدولية فيما يتعلق بتحديد و تقييم وتنفيذ مختلف القرارات الاستثمارية في جميع الأنشطة التي تنفذها الشركة, فقد وضعت الشركة معالم استراتيجية الاستثمار التي تعتزم تبنيها خلال المرحلة المقبلة وتتبلور أبرز نقاطها في:

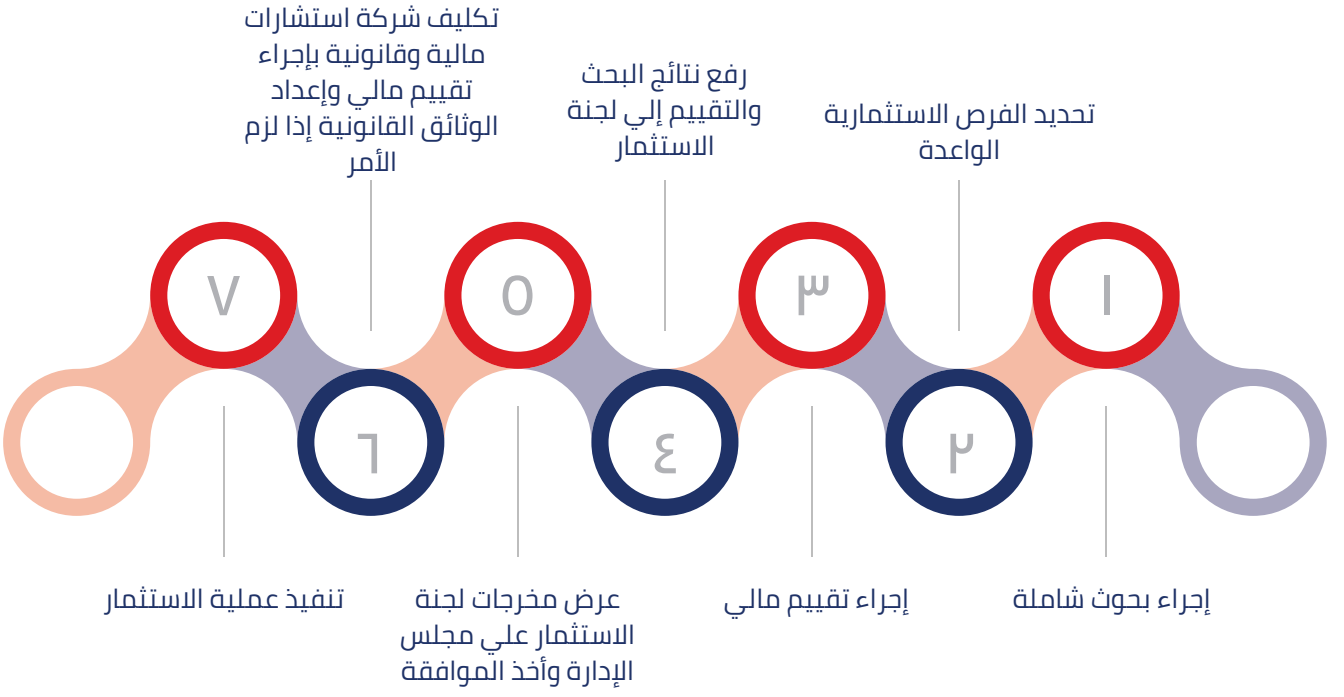

finance
Digital Partner of Choice